جامعة العربي التبسي –تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاس الاختراق الإسرائيلي لدول الخليج العربية على القضية الفلسطينية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبان:

- لطفي مصطفاوي
- ضرار صخـــــري

إشراف الأستاذ:

أمين البار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلميـــة	الصفحة
سمير كيم	أستاذ محاضر – أ–	رئيســـا
البار أمين	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم والإجتهاد، وبفضله أتممنا

عملنا في دراستنا هاته.

إننا نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع وفي تذليل ما واجهناه من

صعاب ومتاعب نخص بالذكر الأستاذ المشرف على عملنا

الأستاذ: " أمين البار" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

لإتمام هذا البحث كما نشكر أعضاء اللجنة العلمية المناقشة

مقدمة

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية و اقتصادية وجيوبولوتكية، ومن خلال هذه الأهمية البارزة أصبحت هذه المنطقة محط أطماع العديد من القوى في العالم لتحقيق أهدافها وهيمنتها عليها.

إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن الدراسات حول هذه المنطقة كثيرة ومختلفة سنركز في دراستنا على محاولة قضاء إسرائيل على الهوية الفلسطينية من خلال طمسها في أذهان العرب خاصة في منطقة الخليج العربي، وذلك عن طريق اختراق هذه الدول وكذلك محاولة بروزها كقوة إقليمية في المنطقة وبسط نفوذها عليها.

ومن خلال بحثنا سنقوم بدراسة أهم انعكاسات الاختراق الإسرائيلي لدول الخليج العربية على القضية الفلسطينية في جميع المجالات وخاصة في ظل الوقت الراهن وإبان الأزمة الخليجية التي لا تزال عالقة إلى اليوم.

كما سنحاول من خلال بحثنا تحليل علاقات دول المنطقة مع دولة إسرائيل والتي هي الأساس علاقات سرية بحتة لا يريد ولا يحبذ أي من ممثلي هذه الدول أن تطفو إلى السطح أو تظهر إلى العلن وذلك راجع إلى العداء التاريخي للشعب العربي مع دولة إسرائيل، كما أن الشعوب العربية لا ترضى بوجود أية علاقة تربطهم بدولة إسرائيل،وهو الأمر الذي يعقد من مهام هذه الأخيرة في المنطقة

كما أن هناك العديد من الدول الأخرى تسعى جاهدة من أجل خلق العديد من الصراعات في المنطقة سعيا منها الى كسب الوجود في هذه المنطقة كما سنعرض في دراستنا الوساطات المختلفة من القوى الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل الوصول الى اتفاق بين إسرائيل و دول المنطقة من أجل تمرير المشروعية الصهيونية وكذلك القضاء على ما يسمى بالعداء العربي لإسرائيل وحفظ المصالح كذلك الحفاظ على المورد الأول في العالم للنفط.

أهمية الموضوع:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية و أكاديمية، فالدراسة تعتمد على ظاهرة انعكاس اختراق إسرائيل لدول الخليج العربي على القضية الفلسطينية، خاصة وان منطقة الخليج العربي تتميز بأهمية كبيرة مما يجعلها محط أطماع إسرائيل من أجل الوصول إلى الغاية الأمثل لها وهي امتلاك اكبر مساحة ممكنة من النفوذ في المنطقة، كذالك خلق العديد من المشاكل الثانوية داخل الدول العربية من اجل تغييب القضية الفلسطينية

دوافع اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى:

أ – الأسباب الذاتية: التي كانت حافزا لنا في بحثنا

- ✓ تنمية مدركتنا العلمية والتعرف على هذه الدراسة بشكل مميز خاصة وأنه موضوع لا يزال قيد الدراسة
- ✓ التعرف على أسباب نشوء اللوبي الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي والظروف التي مهدت لنشوئه

ب – الأسباب الموضوعية: انتظمت الدوافع الموضوعية البحثية وراء اختيارنا للموضوع.

- ✓ الضرورة التي يفرضها تخصص الدراسة بوصفه مجالا ضمن حقل الدراسات الإستراتجية والأمنية والعلاقات الدولية.
- ✓ ضرورة استكشاف مواضيع أكاديمية جديدة تفتقر إلى دراستها الجامعات الوطنية
- ✓ إثراء البحث العلمي حول موضوعات جديدة لا تزال قيد الدراسة و التحليل.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى محاولة توضيح أهم المجالات والقضايا التي يدور حولها موضوع انعكاس اختراق إسرائيل لدول الخليج العربي على القضية الفلسطينية بالإضافة إلى الكشف عن كيفية تعامل إسرائيل مع دول الخليج العربي من اجل تغييب القضية الأسمى في أذهان العرب منذ القديم والمتمثلة في القضية الفلسطينية وحسب ما تقتضيه أهدافها الإستراتجية في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

تدور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول:

- ✓ **إلى أي مدى ساهم اختراق إسرائيل لدول الخليج العربي في محاولة طمس القضية الفلسطينية؟**

التساؤلات الفرعية:

وتتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة تثيرها الدراسة:

- كيف فسرت نظريات الدراسات الأمنية إشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي ؟
- في ما تتمثل المقومات الإستراتجية لمنطقة الخليج العربي ؟
- في ما تمثلت تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية ؟

فرضيات الدراسة: اتساقا مع الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، فان الأمر يستوجب منا فحص واختبار الفرضيات التالية:

- ✓ مكانة وأهمية منطقة الخليج العربي خاصة في مجال النفط جعل منها محل أطماع القوى الكبرى في العالم
- ✓ يعتبر التسابق الإقليمي والدولي نحو إيجاد مساحة نفوذ في منطقة الخليج من بين المتغيرات المساعدة على عدم الاستقرار المنظومة الأمنية الخليجية
- ✓ يعتبر التوجه الإيراني نحو المزيد من التسلح والنفوذ في المنطقة، أحد أبرز المتغيرات المساعدة على التوتر وعدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي.

الدراسات السابقة:

- احمد يوسف احمد، النظام العربي وأزمة الخليج الانعكاسات الدولية والإقليمية، (دط). مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991.
- تناول المؤلف في كتابه تداعيات أزمة الخليج على النظام الإقليمي والعربي في المستويين الإقليمي والعربي. أما في بحثنا سوف نركز على تداعيات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية في ظل الأوضاع الراهنة.
- العجمي ظافر محمد، امن الخليج العربي: تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

في هذا الكتاب تم تناول امن الخليج العربي من المنظور الإقليمي والدولي. أما في بحثنا الذي تناولنا فيه أمن الخليج العربي وتطبيع دوله مع دولة إسرائيل.

- حلمي رجب يحي، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الثاني. العلم والإيمان للنشر و التوزيع، مصر، 2006.

منهجية الدراسة:

المقاربة المنهجية التي سوف يتم إتباعها لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة فقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل منظم وعلمي عن طريق وصف منطقة الخليج العربي وتحليل الدول المشكلة له وعلاقاتها المختلفة خاصة مع إسرائيل، وقد كان رجوعنا إلى التاريخ من خلال المنهج التاريخي، ضرورة لكشف الظاهرة و الحقيقة ثم وصفها ومحاولة تحليلها اقتراب تحليل النظم: من مميزات هذا الاقتراب أن مداخلات النظام متأثرة ومرتبطة بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

اقتراب صناعة القرار: ذلك من خلال تحليل قرارات بعض صناع القرار في منطقة الخليج العربي تجاه القضايا المتعلقة بالأمن أو بالعلاقات مع إسرائيل.

صعوبات الدراسة:

إن كل بحث لا يخلو من الصعوبات، حيث يتفاوت حجم الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وأهم ما واجهنا منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والمكاني الكبير الذي يحاول تغطيته، وكذلك ما يتعلق بالتحفظ الكبير في الكشف عن العلاقات الخليجية العربية مع إسرائيل.

هيكلة الدراسة:

ولدراسة و تحليل الإشكالية المطروحة واختبار مختلف الفرضيات التي تندرج في إطارها، اعتمدنا على خطة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي

تناولناه من خلال تحليلنا لثلاثة متغيرات وهي: مقاربة مفاهمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي و طبيعة النظام الإقليمي الخليجي وخصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجي.

الفصل الثاني: دوافع اهتمام إسرائيل بمنطقة الخليج العربي

حاولنا من خلاله إبراز أهم وابرز دوافع اهتمام إسرائيل بمنطقة الخليج العربي وهذا من خلال تناولنا للعناصر التالية: المكانة الجيواستراتجية للنظام الإقليمي الخليجي و الأهداف القومية لإسرائيل وإستراتجية تنفيذها.

الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية

أما افصل الثالث الذي خصصناه للبحث في تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية وهذا من خلال تحليلنا وتفكيكنا للعناصر التالية:

التصور الإسرائيلي للازمة الخليجية وكذلك التنسيق السعودي الإماراتي الإسرائيلي، بالإضافة إلى سيناريوهات الأزمةالخليجية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري والمفاهيمي

لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي

إن مفهوم " الأمن "من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر ختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى .ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ " الأمن "هدفا من أهدافها، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز " أهداف البيئة "ولم يعد " الأمن " على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

إن دراسة" الأمن " لا يمكن فهمه أو تفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام ل "الأمن" ثم تحليل مفهوم " الأمن القومي والإقليمي "ومن ثم تبيان مستوياته، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم النظام الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي.

المطلب الأول :مفهوم الأمن.

إن " الأمن " ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة " الأمن "شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع.[1]

ومن ذلك يرى باري بوازن(barry buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدأ بالسياق السياسي للمفهوم،ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[2]

ارتبط مفهوم " الأمن "في الدراسات الدولية، تقليديا بمفهوم " الدولة "التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن احد الأسباب نشأة الدولة، فقد ميز " توماس هوبز "بين حالة المجتمع "وحالة " الطبيعة" ، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون " حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة " حالة الطبيعة " في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال " عقد اجتماعي "تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة.

ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية(الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم.[3]

ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد بالشعور بالأمن.[4]

---

[1]. مريم سلطان لوتاه، **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، 1991،ص12.

[2] .Barry buzan, **isinternational security possible**? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (confrence) , edited by ken booth, london: harper collins academic ,1991, p31.

[3]. للمزيد من التوسع أنظر :حسن نافعة، مترجما، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة :دار المستقبل العربي،9199 ، ص52،54.

[4]. John spanie,**games nation play**, 6 th ed, washington, DC CQ Press: 1987, p 117

يمتاز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتحليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم السياسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إن " زبيغنيو بريجسنسكي "قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول " سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على الالتزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية".[1]

أما مفهم " الأمن "الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ولسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي أو الخارجي.

أي أنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".[2]

ووفقا لهذا الرأي فان هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن (الصلب) والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) فالأمن التقليدي يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما " الأمن الناعم "فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، المخدرات)، الهجرة غير الشرعية، المشاكل

---

[1]. زبيغنو بريجسنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت :دار الكتاب العربي،2004،ص24.

[2]. أحمد جلال الشمري، "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية –العربية**"، ورقت قدمت إلى ندوة :مستقبل العلاقات العربية

العرقية، التطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

كما يمكن أن يتحول مفهوم " الأمن الناعم "إلى مفهوم صلب، إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الصلب للأمن إلى الأمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر، وإجمالا، فإن هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات ل " الأمن الناعم"، تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي[1]:

- المخاطر الفردية :مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.
- المخاطر المجتمعية: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.
- تهديدات عابرة للحدود: مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- الأزمات الزاحفة :اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.
- الكوارث المحتملة :تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل:
- الأعاصير، الكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى.

مفهوم الأمن القومي:

إن موضوع " الأمن القومي "كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع، أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الإستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات: كونه محورا للسياسة الخارجية للدولة أو مجموعة من الدول،

[1]. ابراهيم عرفات، **الأمن في المناطق الرخوة :حالة آسيا الوسطى**، في هدى منكيس والسيد صدقي عابدين، محررا ن، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص 222.

فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول، يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية[1]، وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها، كما أن "الأمن القومي "هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و إن أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفرض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه.[2]

ولقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان " والترليمان " من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح " الأمن القومي "فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب،وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[3] فأمن الدول – وفقا لهذا –مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب، غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، مما ادعى العديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق، وعلى فقد هذا سعى " باري بوزان" إلى إيجاد رؤى حول الأمن .تتضمن جوانب سياسية واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات، وفي ذلك يرى " أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي ".[4]

---

[1]. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص19

[2]. علي الدين هلال، محررا، العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص137.

[3] . **International emcyclopedia of the social sciences**, David sills, editor, 19 vols, New York: Mac millan, 1968, vol. 2, pp40-45

[4] . Barry buzan, **peuple, states, and fear: the national security problem in international relations**, Brighton harvester wheatsheaf, 1990 pp. 142-212.

كما يرى البعض الآخر أن ظاهرتي العولمة والتفكك [1] اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعي، فالعولمة في محصلتها النهائية ستؤدي إلى تقويض النظام السياسي القائم على أساس الدولة القومية، وفتح مجال كبير لأطر سياسية أكثر اتساعا، في حين أن تفكك الدولة المختلفة – مثل الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا – قد كشف عن معضلات جديدة تتعلق بالحدود الدولية، والأقليات الدينية والأثنية، الأمر الذي أثر في عملية الإستقرار الإقليمي او الدولي، وخلق قضايا معقدة ومتشابكة، تدخل ضمن أولوياتها الدعوة إلى مراجعة حقيقية للمفهوم الضيق ل " الأمن القومي."

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين والمهتمين بشؤون الأمن لإيجاد تعريف شامل لمفهوم " الأمن القومي" وسعيا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع، كمحددات رئيسية لوجوده، وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية، وعلى ما عداها من قضايا الأمن القومي، ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي، ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها ما ركز على القيم الإستراتيجية، ومنها ما طرح أهمية الدولة القومية، وآخرين انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، وكذلك هناك من اعتمد على ظاهرة العنف.

أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الأمن القومي، بوصفه قيمة إستراتيجية مجردة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة، ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية، تنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها.

وقد تجلت هذه النظرة إلى الأمن القومي، و وفقا لهذا الاتجاه على أنه " تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم".[2]

وبهذا فإن المصالح الحيوية الأساسية – تبعا لذلك – تتمثل في حماية الأمة وحرمة أراضيا وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها. وهذا بالطبع يتطلب عنصرين :الأول عسكري كوسيلة فاعلة لحماية الدول ضد أعمال العدوان، والثاني سياسي يندرج في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو في شن الحرب الدعائية عليها، أو

---

[1] . Ian clarck, **globalization and fragmentation**, international relations in the twentieth century, Oxford University press, 1997.

[2]. سمير خيري، **الأمن القومي العربي**، بغداد :دار القادسية للطباعة،1983، ص18.

ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها، وعليه فقد توافق أصحاب هذا الرأي مع تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم " الأمن القومي"، التي ترى " الأمن، من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها".[1]

ويتمثل الاتجاه الثاني في فكر المدرسة الواقعية، التي يتمحور فكر أنصارها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن، و أولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم "الأمن"، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدول[2]، فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب، بل يعتبرها الفاعل الأكثر أهمية لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية والغير حكومية التي تنظم نهج هذه المنظمات،

وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، حيث أن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية، ولا اتفاق أخلاقي، أو أي حس تضامني[3]، وعليه فإن الدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها، الذي يعد جوهر السياسة الأمنية للدول، فالقوة العسكرية هي العامل المحوري للقوة وأداتها الرئيسية، أما السلام فيبقى حالة مؤقتة، إذ لا يعني لديهم سوى غياب الحرب، فوجود الأمن الحقيقي يكون إذا في ظل علاقات الصراع والحرب.

---

[1]. جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة :ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996، ص 97.

[2]. أحمد بيضون وآخرون، **العرب و العالم ما بعد 11 أيلول / سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي،23، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص252،ص253.

[3]. جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي :مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة، مركز الخليج والأبحاث، دبي : المركز،2004، ص28.

فالأمن – بحسب تلك الرؤية – هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة، الذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، و ان أي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد من أن يكون شكلا متخفيا من أشكال سياسة القوة.[1]

إن النظرة التقليدية إلى الأمن في الفكر الواقعي أخذت بالتطور وا 21 +لاتساع من مضمونه الضيق ليضم أبعادا أخرى غير البعد العسكري للأمن، بفعل تغيرات عالمية متعددة، منها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المتغيرة التي تختلف عن تلك القضايا التي كانت ترتكز عليها المدرسة الواقعية وكذلك بروز دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي أخذ دورها في التزايد كعوامل دولية فاعلة متمايزة من الدولة – وإسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج عنه تغيرات حقيقية في بنية العلاقات الدولية، هذه التغيرات على الصعيد العالمي أثرت بشكل رئيسي في أطروحات الفكر الواقعي، حيث بدا ذلك جليا من خلال بعض الدراسات التي توحي بذلك، منها دراسة كل من" روبرت كيوهان "و"جوزيف ناي "التي ترى أنه لم يعد بالإمكان افتراض أن الدولة ليست دائما المحور الرئيسي للعلاقات الدولية[2]، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر أو تفوق تأثيرا في قضايا العلاقات الدولية، بالقدر التي تؤثر به الدولة القومية، كما قالوا من أهمية الدولة في تنظيم العلاقات الدولية، حيث ظهرت قوى وجهات أخرى ليست دولية تسهم في تنظيم تلك العلاقات، إضافة إلى ذلك أكد الباحثان في دراسات أخرى وجود قوى ومؤسسات عبر قومية تسهم في صياغة العلاقات الدولية، بشكل متوازي مع الدول من خلال عملية الاعتماد المتبادل المعقد، الذي يتم عبر قنوات متعددة بين المجتمعات، يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي، وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب ما يراه الفكر الواقعي التقليدي.

وبتعبير آخر فان عملية الاعتماد المتبادل المعقد يفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين، ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا تلك العلاقات وهذا الطرح بحد ذاته يعتبر تغيرا مهما

[1]. نفس المرجع، ص24

[2] . Robert O KEOHANE and Josephs: Nye, Eds, **transnational relations and world politics**, Cambridge: Ma: Harvard University press, 1972

للفكر الواقعي الذي اصطلح على تسميته ب " الواقعية الجديدة " التي من أهم منظريها "كينيث والتز "وأتباعه من الواقعيين الجدد.

في ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر التيار الثالث بأبعاده اللبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف مفهوم " الأمن القومي "رافضا بذلك تحليلات التيار الواقعي لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا عن مفهوم " الأمن القومي "وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب روبرت مكنمارا " جوهر الأمن "في ستينيات القرن الماضي ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، وفي ذلك يقول " :إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وان كان يتضمنها والأمن ليس القوة العسكرية، وان كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وان كان ينطوي عليه إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة، أن تظل آمنة".[1]

وفقا لذلك، فقد ربط" ماكنمارا "بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وان شكلت أحد أهم ركائزه، فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، وبذلك أضاف هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة ولكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن.

إن الإطار الفكري لأصحاب هذا التوجه قام على رفض وانتقاد آراء الواقعيين، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، ممن يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة، فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري بل على أبعاد أخرى متنوعة، فلقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهدت اللبرالية تقدما واضحا في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية، بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية، فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكرية قد تراجعت درجتها بعد نهاية هذه الحرب، على الأقل بين دول الغرب من حيث أن الدفاع عن الأراضي أصبح أقل إلحاحا، وفي ذلك يرى " كين بون " " أن القوة في الشؤون العالمية تتجه، على نحو متزايد، إلى النجاح

[1]. روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970، ص125.

الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية".[1] وهذا لا يعني تبدل أهمية الدولة ككيان نتيجة لهذا التغير، ولكن يعني التغير النسبي الذي في ضوئه يتم ترتيب الدولة الواحدة على المستوى العالمي مقابل الأخرى، وعليه فقد استطاع الاقتصاد أن يقلل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار، كما أنه شجع على الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى نظام الحرب والصراع.

وتأسيسا على ما تقدم حول الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير مفهوم " الأمن القومي"، نرى سيطرة الفكر الواقعي على الدراسات الأمنية ومفاهيمه بمراحلها الثلاث، بدأ من المدرسة الواقعية التقليدية التي ظهرت في عصر التنوير، وروادها ميكيافيلي وروسو وهيوم، بمرورا بالمدرسة الواقعية الحديثة التي نادى بها مورغانتو بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز، حيث طورت تلك المدارس الوعاء الفكري الخاص بالدراسات الأمنية، بيد أن الفكر الواقعي قد تعرض للتحدي بعد التغيير في هيكل النظام الدولي، وبروز عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ تكتلات اقتصادية إقليمية وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد، مما عزز من مكانة دور فاعلين فوق قوميين جدد في العلاقات الدولية،وأدى إلى إضعاف الدور النسبي للدور القومية وللقوة العسكرية، ذلك أن القوة لم تعد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبعد العسكري، بل تعدت ذلك إلى النمو الاقتصادي والثورة التكنولوجية، وعمليات الاعتماد المتبادل وعصر المعرفة، حيث أسهمت المعرفة في تغيير مفاهيم الأمن، وتقديم مفاهيم جديدة للحرب، مثل الحروب الفضائية وحروب الشبكات[2] ’الأمر الذي اتسع معه مفهوم " الأمن "باهتمامه بأبعاد أخرى جديدة غير عسكرية أكثر تعقيدا مقتربا بذلك من المفهوم اللبيرالي، وبعيدا عن الفكر الواقعي .كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، قد أحدثت تغييرات واسعة في مفهوم الأمن أعادت من جديد سيطرة الفكر الواقعي التقليدي على مفاهيم الأمن وأبعاده بشكل كبير.

المطلب الثاني :مستويات الأمن.

تطرقنا في المطلب الأول إلى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغيرات على مستوى مفهوم " الأمن" وبعض المفاهيم الأخرى التي أصبحت غير قادرة على تغيير الواقع الدولي في تلك المرحلة، فنظرا للتشابكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والعسكرية، جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر

---

[1]. Ken booth, **introduction: the interregnum: world politics**, paper presented at: new thinking about strategy and international security. p8.

[2]. سلمان رشيد سلمان، **البعد الاست ا رتيجي للمعرفة**، دبي :مركز الخليج للأبحاث،2003، ص156،220

خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة، فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا مثل خطر " الإرهاب" ، " الهجرة غير الشرعية" ، " تبييض الأموال"، " الجريمة المنظمة .. ." الخ.

من خلال هذا نستنتج إن هناك عدة مستويات للأمن " الأمن الوطني، الإقليمي، الإنساني، الدولي"

1-الأمن الوطني:

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة.

فعلى المستوى الداخلي، فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة، من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف، والذي يكون عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وتعبئة كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد .والمقصود هنا إن لا يشهدا المجتمع طرق غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم (الانقلابات العسكرية، المظاهرات الغير سلمية والغير قانونية، جميع الأفعال والأعمال والتي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الوطني.

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين، الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع احتياجات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من الأمن مثلا :فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح مع من لا يحترمها، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير وإبداء الرأي، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفرد المجتمع.

" فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير ايمن لكل الدولة والمواطنين."

2-الأمن الإقليمي:

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات

المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المضلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة.

فالأمن الإقليمي يعرف على أنه" عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"، حيث يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.

فالأمن الإقليمي لا يعدوا أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض " اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"[1].

وكذلك هناك من يراه " سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"[2] .ووفقا لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بغض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدأ من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين

---

[1]. حسن أبو طالب، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية و إحياء النظام العربي**، ورقت قدمت إلى :أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس خرج الله، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية،1998،ص495.

[2]. محمد صلاح سالم، **العراق ماذا جرى. ..و احتمالات المستقبل**، القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2003،ص140.

وحدات النظام الإقليمي، ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا، لابد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.[1]

وتأسيسا على ذلك، فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو متعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[2]، ولقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح " المجمع الأمني "لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره " يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض ."ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية.

3-الأمن الدولي:

المقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطلق أو الأخلاقيات الدولية، إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من ورائه، ويعرفه أحد الباحثين بأنه " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[3].

فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، " وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في

---

[1]. مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي**، ورقة قدمت إلى :تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد :أعمال المؤتمر الدولي ايول الذي نظمه مركز الد ا رسات العربي ايوروبي، ط2 ، بيروت :المركز،1997، ص 539.

[2]. جمال مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي د ا رسة في العلاقات السياسة العربية**، ط 6، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1999، 269.

[3]. زيد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا :دار الرواء،2112 ، ص219

فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شخصين، شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدين".[1]

ومما سبق يتضح أن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي يتضمن عالما خال من العدوان ويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس غير الشريف فيما بين الدول الكبرى ولذلك وجب لتحقيق الأمن الدولي توافر مجموعة من الشروط:

أ –حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين:

- من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسئولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة19 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب – احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج –عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د – تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

4– الأمن الإنساني:

إن التركيز على الفرد في تحليل العلاقات الدولية ليس حكرا على التحليلات الحديثة في العشرينيات الأخيرة، وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك في عهد نوه فيه "وليام فريدمان "بأهمية الفرد في التأثير، وقد تراوحت النظرة إلى الإنسان منذ القدم، بين نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة والتفوق، فسعي الإنسان حسب ميكيافيلي يكون دائما نحو امتلاك القوة فهذه الأخيرة عامل حاسم في السلوك الإنساني وهذا السعي نحو بلوغ السلطة والقوة لا يتوقف إلا عند الموت.[2]

ويبين نظرة ايجابية تنظر إلى الإنسان على أن المنطق الذي يحكمه عموما هو الإدارة الخيرة، مثلما هو الشأن بالنسبة " لايمانويل كانط " الذي يرى أن الطبيعة الإنسانية الموجهة للحرب هي ذاتها قد توجه نحو السلم.

---

[1]. نفس المرجع، ص204.

[2]. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة، وليد عبد الحي، ط9 ، بيروت مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985، ص 69.

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغيرا من كونه أمنا قوميا لدولة السيادة، إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد وتختفي التهديدات المحدقة به.

عرف الأمن الإنساني في جوان1996 من قبل " لويد أكسفورد "وزير خارجية كندا آنذاك، بأنه" حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات والأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه والعمل على تحييدها."

ومفهوم الأمن الإنساني يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بمفهوم أمن الأشخاص، على هذا الأساس، فإن التعامل مع هذه التهديدات ينتقل من مجرد مواجهة آنية إلى البحث عن منابعها.

أما الطرح المعتمد من طرف المقاربة اللبرالية، والتي ترى في الفرد محورا أساسيا وتدعو إلى الاعتماد المتبادل والمبادئ الديمقراطية مفتاحا للسلام العالمي، فتطرح فكرة العولمة كأداة تقوض سلطة الدولة وتسحب الاهتمام من الأمن العسكري، وتوجهه صوب تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مما يكبل سيادة الدولة كتعبير عن نقدها لمبدأ السيادة وعدم التدخل[1]. فمفهوم الأمن الإنساني أبعد ما يكون عن الإشارات اللبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الإمتلاكية الفردية، أي الامتداد كقوة الشخصية والنشاط الذاتي المبني على حقوق الملكية، والخيار في مكان السوق وحريته، فالتعريف الذي أتت به النظرية اللبرالية يمن الفرد يقتصر على الجانب المادي، وعليه ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز اهتمام الأمن الإنساني، فإن المفهوم ذاته يشتمل أيضا على على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا ونوعيا متكاملا، بمعنى آخر فإن الكفاية المادية ضرورية، ولكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الإنساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء

الفيزيائي الإنساني[2]، فهو مفهوم يقوم على صيانة الكرامة الإنسانية، حيث تعرفه لجنة أمن الإنسان بأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان، وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والمتفشية

[1]. محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولي**، ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004،ص41، ص45.

[2]. علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو،" الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، الجزائر :**مجلة العلوم الإنسانية**، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد04، ماي 2004، ص15.

والعمل على تجسيد تطلعات الناس، وإيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس لبناء البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة[1].

يرى لويد أن الأمن الإنساني هو "طريقة بديلة لرؤية العالم يركز على إجراءات وقائية لتحقيق أمن الأفراد عبر الحدود وداخلها، وليس أمن الأراضي أو حدود الدول في حد ذاتها، و إذا كانت المقاربة الكندية ترى في الأمن الإنساني أمنا سياسيا يقتصر على أمن الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، وفصله عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها تنصرف إلى شق التنمية البشرية كما تستبعد الكوارث الطبيعية لكون مصدرها وصانعها ليس الإنسان حتى وان كان من يتجرع نتائجها فإن مقاربات أخرى، كتلك التي أتى بها " شارل فيليب آني" "بياتريس باسكال"، يرى في الأمن الانساني شاملا للتحرر من الحاجة الاقتصادية والاستبعاد والعنف السياسي، وبالتالي الأمن يستدعي إتباع كل المطالب الأساسية للإنسان اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية في كل زمان ومكان عليه فإن نزع ومراقبة التسلح والتنمية المستدامة واحترام القانون والعدالة الاجتماعية و رشادة الحكم هي أوجه لعملة واحدة .ممثل في الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة.

وفي نفس الاتجاه يأتي التعريف الياباني على البعد التنموي للأمن الإنساني، وتتبنى اليابان اقترابا شاملا للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير أنها تركز على الجانب الاقتصادي في ممارساتها من خلال تقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية لمساعدة الأفراد وهو تعريف يقترب من مفهوم الأمم المتحدة، حيث عرفه " كوفي عنان " الأمين العام الأمم المتحدة في عام 2000في خطاب بعنوان " تحت البشر "قائلا " :يتضمن إضافة إلى انتقاء خطر الصراع، حقوق الإنسان أو الحكم الرشيد، التعليم والرعاية الصحية، وإتاحة الفرص والخيارات للأفراد، والحماية من الفقر والخوف، وحق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

وتعرفه " كارولين توماس "بأنه ":الأمن الإنساني يصف شروط الوجود والمتمثلة في الحاجة المادية

[1]. خديجة محمد عرفة،" مفهوم الأمن الإنساني"، **مجلة مفاهيم**، القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد04، السنة الثانية، يناير، 2006، ص15.

الأساسية، وكذا الكرامة الإنسانية والمشاركة الفعالة والمعبرة في الحياة.[1]

المطلب الثالث :مفهوم النظام الإقليمي، السياسة الإقليمية والدور الإقليمي.

1-مفهوم النظام الإقليمي.

اختلفت المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم الإقليم من باحث إلى آخر، ومن نظرية إلى أخرى، فهناك من اعتمد العامل الجغرافي الذي يرى أن الإقليم هو وحدة جغرافية، تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول التي تشكل نظاما فرعيا في النظام الدولي، الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه.[2]

والى جانب العامل الجغرافي فإن هناك معايير أخرى تشكل أسسا متكاملة يستند إليها مفهوم الإقليم، فعلم الجيوبوليتيك اهتم بمدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والموارد الطبيعية. ..الخ

أما مفهوم النظام الإقليمي بمدلوله العلمي، كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث تم تداوله في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والأساس الذي استند إليه هو إقامة منظمات إقليمية باعتبارها الأسر وأكثر فعالية من المنظمات الدولية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين على اعتبار أن الإقليمية هنا لا تشكل بديلا عن العالمية.

والمنظمة الإقليمية هي تلك المنظمة التي تختص بأمور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية، لكن عضويتها تقتصر على بعض الدول فقط، ولعل أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى إنشاء وتطوير قواعد النظام الإقليمي تنحصر في أمرين أساسيين – :دافع الأمن –دافع التعاون.

ويقوم النظام الإقليمي على معايير أساسية في تحديد وجوده أهمهم[3].

أ –إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي.

ب – اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة من النظام العالمي.

ت – وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية .وعلى هذا الأساس إن السمات العامة في نظام إقليمي تظهر أنه تجمع لعدد من الدول في إقليم جغرافي معين.

---

[1]. تاجي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2006، ص4

[2]. جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مرجع سابق، ص19.

[3]. نفس المرجع، ص19.

وتناول بروس روست في دراسته عن النظام الإقليمي خمسة مداخل لتعريف هذا المفهوم[1] .

المدخل الأول :يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية الاجتماعية.

المدخل الثاني :الدول الإقليمية التي تتشابه أنظمتها السياسية أو سلوكها الخارجي، ويحدد هذا السلوك التصويت للحكومات الوطنية في الأمم المتحدة.

المدخل الثالث :مناطق الاعتماد السياسي المتبادل حيث تنظم الدول الإقليمية بعضها مع بعض بشبكة مؤسسات سياسية فوق قومية أو بين الحكومات.

المدخل الرابع :المناطق ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تحددها عملية التبادل التجاري أو التناسب في معدلات الدخل القومي.

المدخل الخامس :يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

والأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له مقومات ثلاثة أساسية تتمتع بقبول عريض من دارسي العلاقات الدولية، وتلك هي[2].

1ـ التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.

2- لاتساع – كحد أدنى –لعضوية ما لا يقل عن ثلاثة دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية – الاقتصادية.

3ـ كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين مختلف وحدات النظام.

2-مفهوم السياسة الإقليمية:

تعبر السياسة الإقليمية في الغالب عن النمط الذي تعتمده الدول في سياستها الخارجية إزاء الدول الأخرى وبخاصة دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم.

---

[1]. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ط2 ، بيروت :م ركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص25.

[2]. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار والتغيير**، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص23.

وإذا تتبعنا التطورات التي شهدتها السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لوجدنا أن متغيرات عديدة طبعت العلاقات الدولية، أبرزها تعزيز اتجاهات التعاون على الصعيد الإقليمي ودعم التعاون على الصعيد العالمي، وقد تم ذلك عبر العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية.

وعلى ضوء إدراك المصالح الإقليمية للدولة يتحدد الموقف من التعاون الإقليمي صعودا باتجاه التكامل والوحدة الإقليمية.

فأهداف وغايات الدول القومية تحدد مسبقا موقف الدول وسياستها الإقليمية داخل النظام الإقليمي المنخرطة فيه، وقد تختلف المواقف والأهداف والغايات الوطنية والقومية، التي تحددها دول، فتتضارب السياسات الإقليمية بسبب تناقض الإديولوجيات والمصالح، الأمر الذي يهدد الأمن الإقليمي، وهناك من يرى أن العوامل المؤثرة في سياسات الدول الإقليمية تتطلب إدراكا مميزا للمصالح الإقليمية، فاعتماد سياسة إقليمية تهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي خدمة للمصالح المشتركة يتطلب من الدول استعدادا مشتركا للتنازل التدريجي وبارادتها عن جزء من السيادة لصالح وحدة قرارية إقليمية أعلى تشكل قمة الهرم التنظيمي، "واستنادا إلى ذلك فإن السياسة الإقليمية هي السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية التي تعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن وحدات الأخرى في الإقليم، مع افتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات ومحددات إقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي".[1]

3-مفهوم الدور الإقليمي:

تسعى الدول من خلال انخراطها في تنظيمات إقليمية إلى لعب دور معين يتناسب ومصالحها القومية لتحقيق أمنها واستقرارها وبغية لاكتساب منافع أخرى ويتحدد هذا الدور حسب القدرات المادية وحسب قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية ودرجة تأثيرها في محيطها الإقليمي فالدول تختلف بعضها عن البعض الآخر في رسم المصالح والأهداف كما تختلف في سلوكها السياسي الخارجي، باختلاف طبيعتها بين قوى عظمى، ودول كبرى ودول صغيرة، فيكون الدور الذي تؤديه يعكس طبيعتها ومكانتها.

ومفهوم الدور الإقليمي في حقل العلاقات الدولية يتحدد وفق السلوك السياسي الخارجي للدول وتبعا لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية والدولية باعتبار أن القوى

[1]. جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص20.

الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات، فإن الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة.

أما فيما يخص الدور القومي للدولة ضمن المحيط الدولي فينبغي هذا الدور إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القدرات والالتزامات والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية نظرية للنظام الإقليمي الخليجي.

عند الحديث عن النظام الإقليمي الخليجي(النظام الفرعي الخليجي)وطبيعة حدوده وهيكلته، ينبغي ملاحظة الفرق بين مجموعتين من الوحدات السياسية :الأولى تتكون من دول ليس لها عمق جغرافي وهي سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، ومعظمها واجه الاختيار بين الاتحاد أو التفكك عندما اقتربت من عهد الاستقلال عن التبعية البريطانية، والمجموعة الثانية تتكون من ثلاثة دول كبيرة :السعودية، إيران، العراق، تمتد إلى مسافات بعيدة عن الخليج وتنتمي إلى أقاليم جغرافية مختلفة، بجانب امتلاكها لسواحل مطلة على الخليج تتفاوت من حيث مدى الامتداد في هذا المبحث نتناول ملامح وخصائص النظام الإقليمي الخليجي من خلال ثلاث مطالب يحويها هذا المبحث، فالمطلب الأول يتعرض إلى تعريف النظام الإقليمي الخليجي، أما المطلب الثاني يتناول حدود النظام الإقليمي الخليجي والمطلب الثالث يحدد هيكلية النظام الإقليمي الخليجي.

المطلب الأول :تعريف النظام الإقليمي الخليجي *

تشكل الدول الثمانية المطلة على شواطئ الخليج :دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة إلى العراق وإيران، ما يعرف باسم النظام الإقليمي الخليجي، وهو في الأساس نظام نفطي.[1]

وتعتبر دوله أغنى دول العالم بالنفط، وهي أكبر الدول إنتاجا وتصدير للنفط الخام، والوحيدة في دول العالم التي تمتلك احتياطات نفطية تزداد اتساعا وضخامة مع مرور الوقت حتى أصبح النظام الإقليمي الخليجي الآن يشكل بدون منازع مركز الثقل النفطي العالمي.

وعليه فان النظام الإقليمي الخليجي هو ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي، يضم كلا من العراق وإيران والسعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.[2]

ويمثل النفط أبرز خصائص هذا النظام الفرعي، وهو ما يميزه عن النظم الإقليمية الأخرى في العالم، كما أنه (أي النفط)هو العامل المحدد لطبيعته وهويته، يضفي عليه الأهمية السياسية والإستراتيجية الدولية المتنامية.

---

*– سوف نستخدم مصطلح النظام الإقليمي الخليجي اختصارا لمصطلح النظام الإقليمي للخليج العربي دون أن يعني هذا الاختصار أي تغيير في المعنى و الدلالة.

[1]. عبد الخالق عبد الله،" التوترات في النظام الإقليمي الخليجي"، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 132، أفريل،1998، ص22 .

[2] .Lies Graz, **the turbulent gulf**, London: new yourk. i.b tauris, new yourk, st.martin's press, 1990.

ويتميز النظام الإقليمي الخليجي لكونه مرتبطا تاريخيا بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية، وجزئيا بريطانيا وبدرجة أقل فرنسا، كما أنه يعتبر نظام فرعي لنظام فرعي أكبر هو نظام الشرق أوسطي، أو النظام العربي وهناك من يتعامل معه كنظام فرعي مباشر من النظام العالمي.[1]

وهناك من يرى أن طبيعة النظام الإقليمي الخليجي يمكن أن تتحد ملامحه وخصائصه انطلاقا من النظام الرئيسي الذي يتفرع منه[2]، ويتوقف ذلك على ما إذا كان هذا النظام الإقليمي الخليجي قاصرا على دول مجلس التعاون الخليجي الست، أم يشمل أيضا شبه الجزيرة العربية مع اليمن والعراق أوانه يمتد ليضم إيران وعرب الخليج.

هناك من يقدم ثلاثة افتراضات للتحليل:

-**الافتراض الأول** :إذا اقتصر النظام الفرعي على دول مجلس التعاون، يكون هذا النظام أشد ارتباطا بالنظام العالمي الذي تلعب فيه القوتان العظمتان دورا مؤثرا، والنظام العربي الذي يمثل النظام الرئيسي.

-**الافتراض الثاني** :أن النظام الفرعي الخليجي يشمل عرب الخليج، وقد يشمل عرب الجزيرة أيضا وهذا يجعل نظامه الرئيسي الأول هو النظام العربي مع ارتباطه أيضا بالنظام العالمي، كلما حدث توتر بين ضفتي الخليج الشرقية (إيران) والغربية (العرب)أو اشتد الصراع العربي –الإسرائيلي، مثلما حدث مع حضر البترول العربي.

-**الافتراض الثالث** :أن النظام الفرعي الخليجي يشمل الخليج فقط وحوض الخليج على وجه التحديد شرقا وغربا، وهذا الافتراض يجعل نظام الخليج مرتبطا بعدة نظم رئيسية هي :النظام الآسيوي والنظام العربي والنظام العالمي.

إلا أنه هناك من يرى أن الحلقة الخليجية لم تعد معزولة عن جوارها بل أصبحت ترتبط فعليا ورسميا على نحو متزايد بحلقة شرق أوسطية أكثر اتساعا، وأبعد مدى وهي الحلقة التي يطلق عليها الآن النظام الشرق أوسطي، الذي لم يتبلور لسمته وملامحه بصورة محددة حتى الآن.[3]

والملاحظ أن لنظام الإقليمي الخليجي الذي يتميز في المرحلة الراهنة بكونه نظام نفطي في الأساس، إلا أنه يتصف أيضا بكونه نظام متأزم غير مستقر، ومليء بالتوترات والصراعات التي ازدادت كما ونوعا في السنوات الأخيرة، بين الدول الكبيرة من ناحية وبين دوله الكبيرة والصغيرة من ناحية أخرى.

---

[1]. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط9 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 27ص30.

[2]. نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]. نفس المرجع، ص27.

إن خاصية التأزم وعدم الاستقرار التي يتميز بها النظام الإقليمي الخليجي، نابعة من التوترات والأزمات التي شهد لها منذ القديم الوحدات السياسية لهذا النظام، فالدول الثمانية المتقاربة جغرافيا والتي تشكل البنية السياسية للنظام الإقليمي الخليجي، كانت ولا تزال في حالة دائمة من النزاع والخلاف مع بعضها البعض.

لقد أخذت هذه الخلافات عبر التاريخ أشكالا متعددة وبرزت في صيغ مختلفة، وكانت أحيانا محدودة عابرة، وأحيانا أخرى عميقة وشاملة، في فترة من الفترات كانت الخلافات شخصية وقبلية ومذهبية تقليدية، وفي فترة لاحقة أصبحت الخلافات تغطية عقائدية وقانونية متجددة بتجدد القضايا اليومية[1] وكانت الحروب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية من أعنف الصراعات في التاريخ المعاصر للنظام الفرعي الخليجي.

إن عدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي مرتبط أولا بواقع عدم التوازن في القدرات والإمكانيات بين دوله الكبيرة والصغيرة، وثانيا الخلافات السياسية المتفاقمة بين دوله الكبيرة الثلاث :إيران، العراق، السعودية.

وتشكل هذه القوى الإقليمية الرئيسية أساس النظام الإقليمي الخليجي، هي التي تدير شؤونه، بما في ذلك شأن استقراره أو عدم استقراره، وتتحكم في تطوراته وأحداثه، والدول الأخرى هي مجرد دول صغيرة قليلة النفوذ والتأثير في خيارات وأولويات هذا النظام، بل تميل عموما للانقياد لإرادة دوله الكبيرة.

إن حالة الصراع والتوتر في النظام الإقليمي الخليجي مرتبطة بطبيعة العلاقات فيما بين الدول الكبيرة في هذا النظام .فعلاقات هذه الدول تنافسية غير مستقرة ومتوترة وأحيانا شديدة التوتر، وذلك بسبب تباني الأنظمة السياسية والاختلافات العقائدية ورغبة كل منها في فرض نفوذها وهيمنتها التقليدية على الدول الصغرى المجاورة، فالعلاقات العدائية بين إيران والعراق مثلا أدت في مرحلة ما إلى اندلا ع حرب دامية دامت ثماني سنوات متتالية.

وعلاوة على العلاقات التنافسية بين الدول الكبيرة فحالة النزاع والصراع في النظام الإقليمي الخليجي مرتبط أيضا بالخلافات الحدودية العالقة والتي لم تحسم نهائيا لحد الآن، فالنزاعات الحدودية هي أحد أهم العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في هذا النظام، معظم الصراعات والتوترات التاريخية والمعاصرة بين دول هذا النظام سببها المشكلات الحدودية العالقة والتي هو أساسا جزء من الإرث الاستعماري.

ولا توجد دولة صغيرة أو كبيرة من دول هذا النظام بد ون خلافات حدودية تتفاقم أحيانا وتخف أحيانا أخرى، دون أن تجد حلا نهائيا، وتأتي الخلافات الحدودية بين العراق و إيران وبين العراق والكويت على رأس

[1]. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص24.

قائمة المشكلات الحدودية الحادة، وكذلك الخلاف بين السعودية وكل من الكويت وقطر والإمارات وبين البحرين وقطر، وبين الإمارات وعمان، وبين الإمارات وعمان وقطر وإيران.

تبقى الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين النفط وعدم الاستقرار في النظام الفرعي الخليجي، فالنفط وعدم الاستقرار في النظام الفرعي الخليجي، فالنفط جنى الثراء لشعوب هذه الدول من ناحية وأحيانا العديد من التوترات والنزاعات القديمة من ناحية أخرى.

المطلب الثاني :حدود النظام الإقليمي الخليجي.

بالنسبة لقضية حدود النظام الإقليمي وما تتضمنه من وجود بعض الغموض والاختلاف حول مسألة العضوية في هذا النظام، فينبغي الإشارة بداية إلى أنها قضية عامة ومثارة بالنسبة يغلب النظم الإقليمية.[1] ربما باستثناء حالة النظم الإقليمية القومية حيث تلعب الهوية الواحدة دورا بارزا في حسم أي خلاف حول حدود وعضوية تلك النظم.

ويرجع شيوع هذه القضية، إلى تباني وتعدد المعايير التي تستخدم من جانب الباحثين لتعريف وتحديد عضوية وحدود النظم الإقليمية، الأمر الذي يؤدي إما إلى إدخال أو إخراج دولة أو أكثر في / أو من عضوية النظام الإقليمي، وكانت النتيجة المباشرة لذلك ظهور حالات التداخل في العضوية بين النظم الإقليمية المتجاورة.

أما بالنسبة لعضوية الدول في النظام الإقليمي الخليجي، فإن المعايير الخمسة التي تم استخلاصها من تحليل أدبيات تعريف النظم الإقليمية تحسم الخلاف الذي يمكن أن يثار حول عضوية وحدود النظام الإقليمي الخليجي بحيث تتحدد بالدول الثمانية المطلة على سواحل الخليج العربي.

فالنظام الإقليمي الخليجي، وفق هذا التكوين وتلك العضوية، يضم أكثر من ثلاثة أعضاء، كما أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة أو إقليم الخليج العربي .ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني، إضافة إلى ذلك، هناك درجة كبيرة من التجانس وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح النظام مختلفا أو مميزا في تفاعلاته من النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذا لم يعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع

[1]. روبرتو ألبوني،" البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص " الإقليمية مقابل الكونية" ، ترجمة، سلوى حبيب، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص66،ص67.

العربي – الإسرائيلي)، ولذلك يمكن أن نستخلص من هذا التطور أن دول الخليج العربي باتت تعتبر نظاما فرعيا بحد ذاتها.

وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع إلى اعتبارين :الأول نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران ولعراق مع الدول الست الأخرى، والثاني في ضآلة إطلالة العراق على شواطئ الخليج.

ربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية السبع بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى، كما أن التجانس السياسي ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي. ..هذا الشرط ربما يكون خاصا بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنظم الإقليمي الأخرى، فالتفاعل هو المعيار الأهم، و إذا أخذنا التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، سنجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام.[1]

أما بالنسبة لمسألة ضآلة الساحل العراقي على الخليج العربي فهي ليست مبررا كافيا لا يعاد العراق عن عضوية النظام الإقليمي الخليجي، لكن ربما تكون شدة أو ضعف حاجة الدولة للخليج كشريان مائي معيارا أكثر أهمية في تأكيد أو نفي مشاركة أي دولة في عضوية النظام .فضيق الساحل العراقي على الخليج والذي لا يتجاوز كثيرا ال 15 كلم من أهم العوامل التي تجعل العراق شديد العصبية في علاقاته مع الدول المجاورة، وبخاصة الكويت، نظرا لأن هذه الإطلالة الضيقة على الخليج هي المنفذ الوحيد للعراق على الخارج، ومن دونها يكون العراق دولة مغلقة بلا أية سواحل .ومع تزايد اعتماد العراق على الصادرات النفطية زاد اعتماده على الخليج، وبدأ يسعى إلى توسيع سواحله بما يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والتجارة العسكرية المتزايدة، ومن ثم كانت أزمة الحدود بينه وبين الكويت.[2]

[1]. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص33.

[2]. نفس المرجع، نفس الصفحة.

وقد تكشف مدى حاجة العراق لسواحله الخليجية مع بداية حربه مع ايران عام1980، عندما أغلقت أنابيب النفط العراقية عبر الأراضي السورية[1]، الأمر الذي اضطر العراق لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر الأراضي السعودية بمحاذاة خط النفط السعودي من السواحل الشرقية السعودية على الخليج الى ميناء ينبع على البحر الأحمر.

ولا تقل أهمية الخليج بالنسبة لإيران عنه بالنسبة للعراق، على رغم أن الساحل الإيراني على الخليج هو أطول السواحل ويصل الى1200 كلم، وعلى رغم أن لإيران ساحلا طويلا يطل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي، فالخليج يشكل أهمية حيوية للوجود الايراني كوجود قومي مستقل، وهذه الحقيقة جعلت الإيرانيين شديدي الحساسية في تحديد فعلي أو محتمل أو حتى مجرد إدراك لاحتمال هذا التهديد للأمن والمصالح الإيرانية الأخرى في الخليج.

ويمكن تثمين أهمية الخليج بالنسبة لإيران من خلال دراسة البيئة الجيواستراتيجية للموقع الإيراني، فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفياتي بكل ضخامته، وازدادت الخطورة السوفياتية بعد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان .أما في الشرق، فان إيران تواجه إلى جانب الوجود السوفياتي في أفغانستان منطقة شبه القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها الذين يتجاوزون المليار نسمة، وفي الغرب من إيران هناك تركيا والعراق.

هذا يعني أن دول الخليج في الجنوب الإيراني كما يمكن لإيران أن تصبح بلدا مغلقا من دون أي منافذ بحرية مثل أفغانستان.

وعلاوة على أن الخليج هو المنفذ البحري على العالم الخارجي، نظرا لصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان، فإن الثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة خوزستان وفي الجرف القاري في الخليج، ومن دون الحقول النفطية الجنوبية هذه كان يمكن أن إيران لفي إعداد الدول فقرا .وهذا كلها أمور تجعل إيران شديدة الارتباط بالخليج على مستوى الأمن ومستوى المصالح.

[1]. شارلز كاريه،" التحالف الطبيعي بين سوريا و إيران"، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 91، يناير1988، ص313، ص315.

المطلب الثالث :هيكلية النظام الإقليمي الخليجي.

المقصود بدراسة هيكلية النظام الإقليمي الخليجي في هذا المبحث التعرف على خصائص هذه الهيكلية باعتبارها محددا رئيسيا في تفاعلاته .فدرجة الاستقطاب داخل النظام وطبيعة عملية الحراك بين قطاعته وداخلها تؤثر بدرجة كبيرة في تفاعلاته.

وتكشف درجة الاستقطاب داخل النظام طبيعة أنماط علاقات القوة داخله، هل هي علاقات صراعية أم تنافسية أم تعاونية؟، ويمكن الاستعانة هنا بنماذج مورتن كابلان الستة الشهيرة لمعرفة طبيعة علاقات القوة داخل النظام الإقليمي الخليجي.[1]

أما دراسة الحراك، فتركز على تتبع ما يحدث من تبدل في مواقع فواعل النظام داخل القطاعات الثلاثة على مدى بسنوات الدراسة لمعرفة تأثيرها هذا القبول في أدوار هذه الفواعل وأنماط التفاعلات داخل النظام .فمواقع هذه الفواعل لا تتسم دائما بالجهود، وكثيرا ما يحدث انتقال لموقع أحد هذه الفواعل من مركز إلى الأطراف أو العكس وقد تصل معدلات كثافة التفاعل إحدى القوى الخارجية المؤثرة (ضمن نظام التغلغل) إلى درجة تجعلها تقترب من مركز النظام .وهنا معايير بيرسون الثلاثة :النزاع والمشاركة والمساعدة دورا ملحوظا في كشف واقع الحراك الحادث داخل النظام.[2]

وسوف نركز في هذا المطلب على دراسة القطاعين المحوريين (المركزيين) والطرفي داخل النظام الإقليمي الخليجي.

1-القطاع المحوري (المركزي:)

يتكون هذا القطاع من الدول التي تملك مقاليد النفوذ أو كما يقول بعض الباحثين من دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة.

وتتحدد فواعل هذا القطاع بالدول الكبرى الثلاث في النظام التي تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي داخل إقليم الخليج، هذه الدول هي : إيران والعراق والعربية السعودية.

---

[1] . Morton a. Kaplan, **system and process in international politics**, john wiley new yourk, 1962, pp 98-112.

[2] .محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 36.

2-القطاع الطرفي:

وفقا لمعياري " القوة " و "التفاعل " فإن القطاع الطرفي للنظام يضم الدول الخمس الصغيرة والصغرى في النظام، وهي الإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت وقطر والبحرين، ويتفق أغلب الباحثين مع هذا التوصيف لفواعل النظام الإقليمي الخليجي داخل القطاعين المحوري ولطرفي، لكن توجد بعض الاختلافات المحدودة في الرؤى، لكنها لا تؤثر في جوهر هذه الهيكلية المقترحة للنظام، ففي الوقت الذي يقر فيه البعض بأن القطاع المحوري يضم ما يسموه بالقوة الإقليمية[1] :العراق وإيران والعربية السعودية، ويخرجون عمان من القطاع الطرفي وتجعلها في مستوى وسيط بين القطاعين استنادا إلى أنها كانت في القرن التاسع عشر إحدى القوى الإقليمية، وهناك من يعطي الأولوية للقوة البشرية، وبناء على ذلك يقسم النظام الخليجي إلى ثلاثة أقسام :القسم الأول يضم كلا من إيران والعراق، وهما دولتان ذواتا حجم سكاني كبير نسبيا، ولكل منهما قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية، وهما تعانيان فائضا في الأيدي العاملة، ويضم القسم الثاني كلا من العربية السعودية وعمان وهما دولتان ذواتا حجم سكاني متوسط وتغطي الصحراء معظم أرجائها، وتعاني كل منهما نقص في العمالة، وبخاصة العمالة الفنية والماهرة، أما القسم الثالث، فيضم كلا من الكويت والإمارات و البحرين وقطر، وهي " دول المدنية"، حيث تضم العاصمة معظم السكان، وتعتمد اعتمادا كليا على النفط وتستورد الأيدي العاملة بدرجة كبيرة بحيث أصبح عدد الوافدين يساوي، بل يفوق عدد المواطنين، ولكن هذه الدول على رغم ضعفها السياسي والاجتماعي، فإنها تمتلك القوة النفطية التي تحيطها بمكانة بين دول العالم وبخاصة الدول المستهلكة للنفط.

يمكن القول في ختام هذا المبحث، إن النظام الإقليمي الخليجي لا يتسم بالضرورة بالاستقرار، فوجود ذلك النظام لا يعني وجود الاستقرار والتعاون واختفاء الصراعات والنزاعات بين دوله، بل ربما كانت حال الصراع والتوتر، وليس الأمن والاستقرار، هي السمة الغالبة لذلك النظام، كما هي الحال في النظام الخليجي والنظام العربي العام الذي وصفه البعض بأنه " ولد مأزوما".[2]

لم يكن النظام الإقليمي الخليجي منذ ولادته، وخلال المراحل المختلفة التي مر بها، بمنأى عن الأطماع والتأثيرات الخارجية، لذا فإن منطقة الخليج منذ أمد بعيد هي بؤرة من بؤر التوتر والصراع الساخن، سواء بين دولها

---

[1]. روبيرتو أليبوني،" البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص " الإقليمية مقابل الكونية" ، مرجع سابق، ص 66،ص67.

[2]. محمد السيد سعيد،" مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، **عالم المعرفة**، 253، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب،1992، ص14.

التي لا تخلو علاقاتها من صراعات وخلافات حدودية وضع بذورها الاستعمار، أو بين وحدات النظام أو القوى الخارجة عنه والطامعة فيه.

من هنا يمكننا القول أن النظام الإقليمي الخليجي هو في حد ذاته ليس نظاما آمنا لأمن الدول الخليجية الست الصغرى، بل إنه نظام يحمل بين طياته احتمالات التهديد، نتيجة الفارق الكبير بين مقومات القوى، السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية، بين كل من الدول الخليجية الست ومصدر الإقليمي العراق وإيران، ومصادر التهديد الدولي من خلال أطماع القوى الدولية الكبرى في المنطقة نظرا للأهمية الجيواسترتيجية التي يتمتع بها النظام الإقليمي الخليجي وهو ما سوف يظهر لنا في المبحث الثالث.

المبحث الثالث :خصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجي.

تشكلت دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني في مراحل تاريخية متفاوتة، وشهد مطلع العقد السابع من القرن العشرين اكتمال عملية استقلالية هذه الدول، فمنذ التعرف على وجود نظام إقليمي خليجي، لم يشهد في هذه التفاعلات البينية داخل هذا النظام تفوقا لمضمونها التعاوني، بل ظل البعد الصراعي مهيمنا –2119.عليها، بالإضافة إلى شهودها في الإقليم ثلاثة حروب في الفترة بين عامي 1980ـ 2003.

عرف النظام الإقليمي الخليجي في بعض مراحل تطوره شكلا غير مستقر من توازن القوى المحلي، كان يبدو فيه العراق موازنا لإيران، أما اليوم فإن هذا النظام يفتقر لوجود أي نظام محلي مشترك للأمن يمكن النظر نحوه من خلال حل النزاعات القائمة أو السيطرة عليها، والاهتمام بالحيلولة دون تحولها إلى صراعات عسكرية ناجمة عنها بشكل واضح، فالمنطقة تحتاج إلى صناعة بيئة أمنية آمنة تشكل بديلا للواقع القائم، وهذا ما ينعكس على البيئة الأمنية.

المطلب الأول :مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي.

ظلت قضية الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي – وما تزال –تحتل هرم الأوليات الإستراتيجية ليس لدول المنطقة فحسب بل ولجميع القوى والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن و استقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم، ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج والى الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة والتي تكسبها من موقعا الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في عدد من أهم الممرات المائية ذات الأهمية المتعاظمة للتجارة والأمن الدوليين، بالإضافة إلى امتلاك الخليج أكثر من60 بالمئة من إحتياطي النفط المؤكد عالميا، ونسبه ليست بالقليلة من الاحتياطات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي، وتتسم أسواقه المالية بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة، كما أن الأسواق الخليجية تتسم بقوتها الشرائية العالية و المتزايدة لا سيما في ضوء الوفورات المالية.

وبسبب هذه الأهمية من ناحية، والظروف والمعطيات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى لم تنعم منطقة الخليج بفترات طويلة من الأمن والاستقرار الإقليمي على مدار العقود الثلاثة الأخيرة عصفت بالمنطقة .حروب مما فرض على دول المنطقة تحديات أمنية كبيرة جسام لا سيما أعقاب أحداث11 سبتمبر2001.

لقد أفرزت هذه الأحداث تداعيات عديدة على أمن الخليج العربي من زوايا عدة خاصة من حيث طبيعة التحديات الجديدة التي باتت تهدده، ودور القوى الدولية القادرة والمعنية بتحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي والحفاظ عليه.

تعد منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مؤثرا إستراتيجيا في النظام الاقتصادي، الدولي، فهي مركز يربع دوائر متصل بعضها مع بعض، وهذه الدوائر هي :الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، إضافة إلى أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقا الذي يفصله الخليج من الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الإفريقي.

أسباب تزايد الاهتمام بموضوع الأمن في منطقة الخليج العربي:

أولا :الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي على الصعيد العالمي، إذ تساهم دول الخليج بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط، ولديها أكبر حجم من الاحتياطي العالمي من هذه السلعة الإستراتيجية المهمة، والتي تؤكد تقارير ودراسات عديدة أن الاعتماد عليها سوف يستمر إلى عقود مقبلة رغم كثرة الحديث عن مصادر بديلة عن النفط، من هنا فإن نمو الاقتصاد العالمي مرتبط إلى حد ما بأمن و استقرار منطقة الخليج العربي.

ثانيا :أن المنطقة لم تنعم بالأمن والاستقرار منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، إذ شهدت أربعة حروب لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن هي :الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت لقرابة عقد من الزمان، وكارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وحرب تحرير الكويت، والحرب الأمريكية – البريطانية على العراق، التي انتهت بالإطاحة بنظام الحكم في العراق، ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي الذي أفضى إلى تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، ودخول البلاد في دوامة من العنف والصراعات التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها، ولاشك في أن كثرة الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة عمقت من الهواجس و المخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، مما أثر ويؤثر سلبا في فرص و إمكانيات بلورة صيغة مستقرة للأمن في الخليج العربي.

ثالثا : تزايد الوجود الأجنبي الغربي في منطقة الخليج العربي، فالثورة النفطية الضخمة للمنطقة جعلتها في بؤرة اهتمام القوى الدولية الكبرى، إذ أن النفط شكل عنصرا جوهريا في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة، وكان من أبرز نتائج الغزو العراقي لدولة الكويت في عام1990 م تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي في منطقة الخليج، إذ أصبح للولايات المتحدة وجودها المباشر في المنطقة، وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، ومن هنا فقد أصبحت الولايات المتحدة لاعبا رئيسيا في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في المعادلة الأمن في الخليج إنما يزيد من معضلة الأمن تعقيدا لأسباب داخلية وخارجية على مستوى دول الخليج والدول الإقليمية وكذلك على المستوى الدولي.

رابعا :وجود مشاكل سياسية وأمنية متفجرة في المنطقة، تهدد بالمزيد من مخاطر عدم الاستقرار في حال عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل السياسية والدبلوماسية، ومنها الحالة العراقية، وأزمة الملف النووي الإيراني وتداعياته على المستوى الإقليمي والدولي والإرهاب وغيرها من المشاكل التي تشكل عناصر تهدد أمن الخليج العربي.

خامسا: معظم دول الخليج العربي دول صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت نفسه ثروات نفطية كبيرة، والمشكلة أن هذه الدول توجد في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، خاصة في ظل وجود قوى إقليمية ودولية كبرى لها طموحات وتطلعات في هذه المنطقة، ومن هنا فان مسألة الأمن تعد أكثر حساسية بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصة في ظل تعدد مصادر الخطر والتهديد الراهنة والمحتملة.

المطلب الثاني :معالم البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي.

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس2003، يطغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبلية لبيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي يصل إلى حد الإنقلاب كما في الحالة العراقية، أو سيطرة الشك والتوجيس المتبادل، كما هو الحال في العلاقات بين واشنطن وطهران على خلفية أزمة الملف النووي الإيراني، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهة جديدة ستلقى بتداعياتها على جميع دول المنطقة، ويدحض هنا التصورات التي ترددت قبل الحرب على العراق بأن الإطاحة بنظام صدام حسين سيؤدي إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن الإقليمي، وستدشن لبيئة جديدة مواتية للأمن والاستقرار، ولكن الحاصل بعدما يقرب من خمس سنوات من هذه الحرب يشير إلى أن المنطقة معرضة للانفجار، لا سيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية، وتنامي التهديدات الداخلية من ناحية ثالثة.

-خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي.

يتميز الوضع الأمني لدول الخليج بعدة خصائص أهمها[1]:

[1]. عبد المنعم المشاط،"الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات العلمية والإستراتيجية
العدد171، 2008، ص70.

أ –تحديد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها في المنطقة فلا تكاد تنتهي أزمة وتتولد أخرى، فخلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة حربا واحدة هي الحرب العراقية الإيرانية 1980ـ 1988وفي عقد التسعينيات شهدت حرب الخليج الثانية 1991 وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت حرب الخليج الثالثة (الغزو الأمريكي للعراق) في مارس2003، وهذا يعني أن المنطقة شهدت خلال أقل من ثلاثة عقود حروب بمعدل واحدة كل عقد من الزمان تقريبا. ..وإذا لم يتم التعامل مع نتائج حرب الخليج الثالثة بشيء من الواقعية، فإن المنطقة قد تشهد حربا رابعة في المستقبل وهذا يكشف بوضوح عن سمة تلازم منطقة الخليج منذ نشأتها وهي حالة عدم الاستقرار، سواء كان ذلك بفعل قوى إقليمية أو بفعل قوى دولية أو نتيجة لتعارض مصالح القوى الدولية مع مصالح القوى الإقليمية في المنطقة[1]

وتجد هذه السمة تفسيراتها في كون المنطقة حبلى بالصراعات والنزاعات، سواء بين دولها، أو بين بعض دولها وأطراف خارجية، فبالنسبة للنزاعات البينية تبرز مشكلة الحدود التي تمت تسوية معظمها، لكن بعضها لا يزال قائما، كمشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) ،

أما بالنسبة للنزاعات الخارجية، فتبرز أزمة الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة و الدول الغربية بتفاعلاتها المختلفة.

ب – اختلاف وتنوع طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل، كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق (وهو خطر خارجي)، أو التعرض لخطر الإرهاب (وهو خطر داخلي له روافده الخارجية) ، أو نتيجة للتهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب قوى خارجية، إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة، وتجسد هذه الحالة إيران التي تتعرض لتهديدات باستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة، إذا لم تستجيب لمطالب المجتمع الدولي بالنسبة لأزمة الملف النووي الإيراني.

ت – تداخل قضايا الأمن في منطقة الخليج، ويرجع ذلك في جانب منه إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن الخليج، وتنافسها على النفوذ، أو بمعنى آخر صراعها على المصالح .فهناك إيران التي تحولت إلى قوة إقليمية، وتريد أن تترجم هذه القوة إلى نفوذ سياسي، ليس في منطقة الخليج فحسب، بل أيضا في منطقة الشرق الأوسط، وهناك العديد من القوى الدولية في مقدمتها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، إضافة إلى

[1]. للمزيد من التفاصيل حول هذا أنظر: أشرف سعيد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص11، 12.

الصين وروسيا اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج العربي، ومع تعداد الأطراف، تتعارض الرؤى الأمنية، فرؤية دول مجلس التعاون الخليج غير رؤية إيران، والرؤية الإيرانية متعارضة مع الرؤية الأمريكية والعربية، ومع تعدد الرؤى تتعارض المصالح وتكون الأزمات.

ونتيجة لما سبق فقد تداخلت وتنوعت قضايا الأمن في المنطقة، فلم تعد مقصورة على مسألة النفط كما كان الأمر من قبل .بل إن هذه القضايا قد اتسعت لتشمل العديد من المستويات والأطر المتداخلة والمركبة، فالمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج بالأساس في تنامي بعض الجماعات المتطرفة والإرهاب، لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الأوضاع الأمنية المنفلتة في العراق، كما أن الأزمات الأمنية المتفجرة في المنطقة (أزمة الملف النووي الإيراني)لا يمكن فصلها عن السياسة الأمريكية إزاء المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق، والتي تتبع سياسة أكثر تداخلية في شؤون الإقليم.

المطلب الثالث :ملامح المشهد الأمني الراهن في منطقة الخليج العربي.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن الوضع الأمني الراهن في منطقة الخليج العربي يواجه تحديات عديدة، تشترك معظمها في سمة رئيسية، هي قابليتها للانفجار، بعضها نابع من البيئة الداخلية والآخر من البيئة الإقليمية، إلا أن ثمة ترابطا واضحا بينها.

هناك العديد من مصادر التهديد القائمة والمحتملة يمن الخليج، والعبرة ليست بوجود هذه المصادر فحسب، ولكن أيضا بطبيعة مدركات ورؤى الأطراف المعنية لهذه التهديدات وسبل التعامل معها، ومن هذا المنطلق، تتمثل أبرز التهديدات القائمة والمحتملة في منطقة الخليج العربي بما يلي:

أولا: التحديات الإقليمية :وهي معظمها تعد نتاجا للغزو الأمريكي للعراق، وترتبط بتخبط أو فشل السياسات الأمريكية في التعاطي مع مرحلة ما بعد الحرب، وتتمثل في:

1-الوضع الأمني في العراق:

يبرز ذلك من خلال تعثر العملية السياسية في ظل استمرار غياب الاتفاق بين القوى والتكوينات العراقية الرئيسية على مشروع يتعلق بواقع ومستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق، فضلا عن استمرار سطوة المليشيات المسلحة، و انتشار العنف الطائفي، وزيادة عمليات التهجير القسري على أسس طائفية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع استمرار ضعف أجهزة السلطة ومؤسساتها و استشراء الفساد المالي والإداري، وفي ظل هذه الأوضاع فقد أصبح العراق مجالا مفتوحا للتدخلات الخارجية من قبل دول وتنظيمات عابرة لحدود الدول، كما أصبح ساحة لتصفية الحسابات وتوصيل الرسائل بين بعض الأطراف الإقليمية والدولية

ذات التأثير الكبير في الأوضاع الداخلية في العراق، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و إيران والتنظيمات الإرهابية، فيما تسيطر الثانية عن كثير من مفاصل الدولة العراقية، أما التنظيمات الإرهابية فقد وجدت في العراق ملاذا مناسبا، وفي ضوء ذلك فإن استمرار الحالة الراهنة في العراق سوف يجعل منه بؤرة رئيسية لعدم الاستقرار في الخليج، باعتبار أن العراق دولة محورية في المنطقة، وله مكانته الكبيرة في السوق العالمي للنفط، مما يجعل من استقراره عنصرا جوهريا لتحقيق الأمن في الخليج إضافة إلى أن الوضع في العراق والاقتتال الطائفي سوف يكون لها تداعيات على الاستقرار في منطقة الخليج العربي.[1]

فإذا كان عدم الاستقرار في العراق يؤثر سلبا في الأمن في الخليج، فان الخطر سيكون أعظم في حالة نشوب حرب أهلية قد تفضي إلى تقسيم العراق بحيث تظهر دويلة كردية في الشمال ودويلة شيعية في الجنوب، ودويلة سنية في الوسط، ومما يشير القلق على مستقبل العراق أن هناك الكثير من المعطيات والعوامل التي يمكن أن تساعد على ذلك لا سيما أن الواقع الراهن في العراق اليوم هو أقرب إلى التقسيم من الناحية العملية في استمرار دورة العنف والعنف المضاد التي تجعل العراق في شبه حرب أهلية.

في أن تفكك الدولة العراقية سيفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار، فالعلاقة بين الدويلات سالفة الذكر سيكون في الأغلب الأمم محكومة بطابع الصراع والمواجهة، وكل منها سوف تسعى إلى تعزيز موقعها من خلال الارتباط بقوة خارجية، بحيث تصبح في التحليل الأخير مجرد أداة لها، كما أن التفكك سوف يجعل من العراق بؤرة لتصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدوده، وهذا سيكون عامل مؤثر بشكل سلبي على أمن و استقرار منطقة الخليج العربي في حالة الضعف الأمني في الخليج العربي.[2]

2-أزمة الملف النووي الإيراني:

تعد واحدا من أثر الملفات الأمنية في المنطقة قابلية للانفجار، وتكاد تنذر تطوراتها بتداعيات خطيرة على أمن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وأمن منطقة الخليج بصفة خاصة، إذ تعتبر هذه الأزمة أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن في الخليج خاصة، إذ تعتبر هذه الأزمة أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن في الخليج خاصة في حالة الفشل في حلها بطرق سلمية، و اندلاع مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الملف

---

[1]. إسماعيل محمد صادق، أمن الخليج العربي. ..قراءة في مستقبل مجهول، 2008، من موقع إسلام أون لاين بتاريخ 2008/03/13على الرابط التالي:**w.w.w.islamoline.net http:** // :

[2]. المرهون عبد الجليل، **أمن الخليج و قضية السلاح النووي**، البحرين :مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص70

النووي الإيراني وقضايا أخرى، وبغض النظر عن التكهنات المتضاربة والتحليلات المتباينة بشأن احتمال حدوث هذه المواجهة بين الطرفين.

إن الصراع حول الملف النووي الإيراني هو جانب مهم جزء منه ينقسم إلى صراع الإرادات بين الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى تعاني من تآكل في قدراتها على التأثير والحسم سواء على الصعيد العسكري أو السياسي مما أثر سلبا في هيبتها ومكانتها العالمية، وبين إيران كقوة إقليمية صاعدة لها طموحات وتطلعات في محيطها الإقليمي أحدث خللا كبيرا في هذا الميزان لصالحها، ورغم أن خيار المواجهة المسلحة بين الدولتين ضعيف الاحتمال وربما ذلك يعود لاعتبارات عديدة أبرزها تفاقم ورطة أمريكا في العراق.

3-التهديد الإسرائيلي لأمن منطقة الخليج العربي:

من المعروف أن لإسرائيل أطماعها الثابتة في منطقة الخليج العربي، وقد سبق لها قصف المفاعل النووي العراقي في الثمانينات وتدق حاليا على نغمة ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران باعتبارها تشكل خطرا على أمنها ومصالحها، فإيران تدعم حزب الله اللبناني.

وتعد إسرائيل القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يشكل نوعا من الاستمرار في سياسة المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع قضايا المنطقة كذلك يؤثر التقدم في العملية التفاوضية ومحادثات السلام العربية على أمن و استقرار منطقة الخليج العربي مما يعني أن أمن الخليج العربي مرتبط إلى حد كبير بأمن المنطقة العربية.[1]

4-خطر التهديدات الإرهابية:

يشكل الإرهاب عنصرا رئيسيا في معادلة الأمن في منطقة الخليج، فهو حاضر بقوة على الساحة العراقية، بل إن العراق تحول إلى ساحة لتنظيمات الإرهابية.

وفي ضوء هذا فان التصدي لخطر، الإرهاب يمثل متغيرا مهما في أي تصور لتحقيق الأمن في الخليج، وقد بات في حكم المؤكد أن الحل الأمني لا يكفي بمفرده لتجفيف منابع التطرف والإرهاب، حيث إن ذلك إلا من خلال إستراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية.

في ضوء ما سبق، ومن خلال تفكيكنا لمفهوم الأمن ومفهوم النظام الإقليمي وتحديد أبرز الدلالات المعرفية والمفاهيمية لهما، وكذا تحديدنا لطبيعة النظام الإقليمي الخليجي والحركيات ذات المسارات المتداخلة داخل هذا النظام

[1]. إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص90

التحت إقليمي، وتبيان المكانة الجيواستراتيجية التي يستحوذ عليها، مما فرض تميزه بخصائص إشكالات أمنية ذات أبعاد متعددة والتي سوف نتطرق لها بالتفصيل في الفصول القادمة من البحث، يمكن القول أن الأمن سيظل هو الهاجس الذي يؤرق دول الخليج العربي، فالتحديات التي واجهها النظام الإقليمي الخليجي و إن اختلفت درجة خطورتها من دولة إلى أخرى، إلا أن معظمها قابل للانفجار وسيؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة .كما أن هذه التحديات أيضا قابلة للتحريك، سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية.

الفصل الثاني:

دوافع إهتمام إسرائيل بمنطقة الخليج العربي

المبحث الأول: المكانة الجيواستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الدولة (أو الإقليم)التي تتأثر بها الوحدات السياسية، وتتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، ولعلاقتها التفاعلية مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسية الوحدة السياسية ومن ثم تحديد دورها في العلاقات الدولية.

يرى بسمارك في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة وهنا يظهر لنا جليا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية والإستراتيجية[1]للخليج العربي الذي يعد نموذجا واضحا في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، وضح ذلك "فير جريف "الذي أطلق تسمية منطقة الارتطام والتصادم cnusgwone على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية الكبرى، وتمثل تلك المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة، وهي استراتيجيا جبهة تصادم ومن تحد أرض للمعركة فيما إذا حدثت بينها، وقد حدد (فير جريف)تلك المنطقة الإستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بما فيه الخليج العربي، وهذا ما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج العربي على مر الزمن وهذا ما جعل المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وضمن اهتمامات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية، ومحو ا ر من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية.

إن أكثر الأعداء قابلية وأعظمهم خطرا هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع(fault lines) بين حضارات العالم الكبرى، كما يقول صامويل هنتنغتون[2]، والخليج العربي كما سنرى يقع على الحدود الدامية بين الحضارتين العربية والفارسية، ثم بين الحضارة الإسلامية والحضارتين الهندية والصينية اللتين وصلت سفنهما إليه في عهد أسرة مين (ming)، ثم الغربية المسيحية، إذا لم يكن الخليج العربي مجرد تعبير جغرافي فقط، بل كان تعبيرا اقتصاديا حينا، ثم سياسيا أو عسكريا في أحيان أخرى، وتتضح أهمية منطقة الخليج العربي إذا طبقنا عناصر الجيوستراتيجية التي تشمل مقومات رئيسية هي :الموقع الجغرافي، والموارد الاقتصادية، والسكان، والتضاريس،

---

[1]. حسين فيصل غازي، "المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت :مركز، دراسات الوحدة العربية، العدد 244، 1999.

[2]. صمويل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة، مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف مصراتة، ليبيا :الدار الجماهيرية، 1999، ص71.

والمناخ، والنظام السياسي، ودرجة التقدم، إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور المنطقة في المحيطين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: الأهمية الجيوتيمغرافية لمنطقة الخليج العربي.

1-تسمية الخليج العربي:

سمي الخليج العربي ب :الخليج الفارسي، والبحر الأدنى، البحر المر، وأرض الله، وأرض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان .ولم يوافق الفرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 م، واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961بنسختيها الانجليزية والعربية، وهي أول محمية تستقل فيه، ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطاني مع إيران حول البحرين والجزر العربية كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى " الخليج الفارسي "من قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة(UNAD.3M/QEN)المؤرخة في 05 مارس1971 ، والوثيقة الثانية، وهي) UNLA45.B. 2E (المؤرخة في 10أغسطس1984 ، وبالإضافة إلى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجوب مندوبين من العرب[1].

وفيما سبق صحة لا ينكرها باحث منصف، لكن تسمية الخليج الفارسي تعود إلى أمير البحر اليوناني نياركوس الذي عاد من الهند إلى العراق سنة 326 ـ 325 ق.م عن طريق الخليج، حيث كان الإسكندر في انتظاره، ولكن أمير البحر المقدوني لم يتعرف إلا على الساحل الفارسي[2]، بالإضافة إلى أن الشعوب التي تسكن ضفته الفارسية هم عرب في أغلبيتهم، والمعروف أن الفرس ليسوا من أهل البحر، بل لطالما كان العرب هم بحارتهم في عز مجد فارس البحري.*

---

[1] Atefeh maziyar: atefeh maziyars article on Persian Gulf, **daily tahran**, 26/6/2000.

[2]. قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت :شركة المطبوعات، 1992، ص8.

*قائد البحرية الإيرانية سابقا، ثم وزير الدفاع، هو علي شمخاني من عربستان، وكان مرشح الرئاسة ضد خاتمي في انتخابات2001.

2- الموقع الجغرافي وأهميته:

إن البيئة الجغرافية في نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصما من مفردات القوة لذلك النظام، فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياستها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي، فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد – إلى حد كبير – ماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره.

وفي هذا الإطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية وقدرتها على بناء قوتها البرية والبحرية وهو ما عرف بنظريات الجغرافيا السياسية لكل من ماهان وماكيندر وراتزل الألماني الذي قال بالحتمية الجغرافية[1].

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية، جعلا هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، وصارت المنطقة محو ا ر تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الإستراتيجية بكونها تتوسط العا لم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة إحتياطي من النفط العالمي، كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة.

يقع الخليج العربي[2] جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا، وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصاديا وسياسيا وطبيعيا، هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها(2.476.000كلم) ، والمنطقة المائية الممثلة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها (148.028كلم)، و يتمد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض(30درجة شمالا)، وخط الطول (48درجة شرقا)

[1]. محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ط19 ، القاهرة :المكتب المصري الحديث، 1976، ص137 ص142.

[2]. إن إطلاق تسمية (الخليج الفارسي)على الخليج العربي، نشأت من اكتشاف الاسكندر المقدوني منذ 23 قرنا، للساحل الفارسي من الخليج، للمزيد من المعلومات أنظر :السيد نوفل، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، ط2 القاهرة :مطبعة المعرفة،1961.

إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض 26(درجة)، وخط طول (56درجة)شرقا[1]، وهو أحد بحار المحيط الهندي، يصل طوله إلى 615ميل بحري) وعرض يصل إلى حوالي (210 ـ 220ميل بحري) داخل مضيق هرمز، والخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبيا يبلغ متوسط عمقه إلى حوالي 300(قدم)يزداد حتى يصل 360(قدم) بالقرب من مضيق هرمز، وتبلغ طول سواحله الغربية فتبلغ حوالي، وتبلغ طول سواحله الشرقية 3760 كلم أي ضعف الساحل الشرقي وتطل عليه إيران بشكل أساسي، إضافة إلى القسم الشمالي الذي يشكل جنوب العراق وغرب منطقة عبريستان(الأحواز)[2]، وتعد منطقة الخليج من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياسا بمساحتها وثروتها الهائلة وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الإقليمي الخليجي.

ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كلم2 ، وتتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئتي كلم، تليها الإمارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحله15 كلم.

إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة، مما يضيف إليها مصدرا من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى الى كسب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الإمكان.

إن وضع دول النظام الإقليمي الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الإقليمي الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع كل من :إيران، الكويت، العراق، الإمارات، اليمن، قطر، وسلطنة عمان .وكذلك هناك النزاع القطري البحراني الذي حل قضائيا، والنزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع الذي ثار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان حول واحة البريمي.

---

[1]. أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة
.الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003 ـ 2004، ص9.

[2]. الدول العربية المطلة على الساحل الشرقي هي :الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، عمان.

بل إن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات، والنزاع العراقي الكويتي الذي انتهى بالغزو عام1990، وكانت له نتائج وتداعيات سلبية مازالت دول وشعوب المنطقة تعاني آثارها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق وإيران الذي أسفر عن حرب دامت نحو ثماني سنوات ...الخ، وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

3-الطبيعة الديمغرافية (التركيبة السكانية:)

يمثل السكان أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء قوة الدولة العسكرية، وبخاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني.

والتوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية مطلوب، والذي مثل التزايد السكاني عبئا ثقيلا على الاقتصادات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية من دون وجود حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية من دون رادع.

وتعتبر إيران أكبر دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث عدد السكان، فتفوقها العددي وقوتها لا تضاهيهما أي قوة أخرى داخل النظام الإقليمي الخليجي، فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، أما باقي الدول الخليجية فأعداد سكانها لا تكاد تذكر بالمقابلة مع إيران، وتتوقع بعض المصادر أن يصل عدد سكان إيران عام2005 إلى نسبة 67 في المئة من العدد الإجمالي لسكان النظام الاقليمي الخليجي.

وإذا تتسم القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي بعدم التجانس الديمغرافي، وتعاني اختلالا واضحا في التوزيع لمصلحة إيران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عددا وعتادا مثل العراق، كما جعل دولة مثل الإمارات العربية المتحدة عاجزة عن اتخاذ عمل عسكري مضاد لإيران لاسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة، وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

المطلب الثاني :المكانة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

1-إمكانات القدرة الاقتصادية:

إن توافر الموارد الاقتصادية في حد ذاته من دون إمكانات تسمح باستغلالها استغلالا أمثل لا يمثل مصدر قوة، على الرغم من كونه يمثل أساسا لها، لذلك على كل دولة أن تسعى إلى إستغلال ما تتوفر عليه من موارد وثروات اقتصادية استغلالا سلميا لتحويلها إلى قوة حقيقية تستطيع معها التأثير في مجريات الأمور الدولية على الصعيد الاقتصادي، كما أن امتلاك الدولة لتلك الموارد يجعها مطمعا للآخرين، لذلك لابد إن يواكب هذه الموارد امتلاك القوة العسكرية القادرة على حمايتها، كما أن علاقات التكامل الاقتصادي والاستفادة المتبادلة على المستويين الإقليمي والدولي أمران ضروريان لردع الأطماع الخارجية.[1]

وتشمل قوة الدولة الاقتصادية عددا من العناصر الرئيسية:[2]

1ـ الناتج المحلي الإجمالي.

2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3 ـ الصادرات كنسبة مئوية من الواردات.

4-نسبة الأرض الصالحة للزراعة.

5ـ إنتاج الطاقة الكهربائية.

6ـ إنتاج النفط.

7ـ إنتاج الغاز الطبيعي.

8ـ نسبة التضخم.

9ـ معدل نمو الناتج المحلي.

تستأثر منطقة الخليج العربي بصفة خاصة باهتمامات متزايدة من قبل الباحثين والمتخصصين، بسبب الأهمية الكبيرة والإنشائية للمنطقة في العلاقات الدولية، والتي تنبع من موقعه الجغرافي في المتوسط للعالم القديم في كتلة أوراسيا بإعتباره واسطة لنقل الحضارات بين الشعوب الواقعة على سواحله القريبة منه مع بلاد واد الرافدين،

---

[1] ـ سعيد حمد الحساني، **تطور العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة و إيران :دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث**، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 1999، ص38 ـ 39.

[2] ـ القيبعير صالح بن عبد العزيز ،**السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي** 1979 ـ 1995، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1988، ص33 ـ34.

وكهمزة وصل بين الشرق والغرب، بين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى و استراليا لتسيير النقل الاستراتيجي كما يعتبر ممرا مائيا يحتوي على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل النفط، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، وكذلك يعتبر أحد أذرع المحيط الهندي وهو بذلك يعد ممرا حيويا له أهميته من الناحية التجارية والعسكرية.

وتأتي أهمية الخليج كونه يضم مضيق هرمز، أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي[1] الذي يتحكم بطرق التجارة من والى الخليج خصوصا وأن الخليج كان يطل على قناة السويس البرية (قبل افتتاح قناة السويس)، يربط دول كتلة أوراسيا، وهذا ما يفسر اهتمام بريطانيا لاختلاف العراق والإمارات المطلة على الخليج، وبعد افتتاح قناة السويس تضاءلت هذه الأهمية التي عادت بعد اكتشاف النفط، مما جعل السيطرة على مضيق هرمز تعني من حيث الواقع السيطرة على الملاحة في الخليج ومن ثم إمدادات البترول اللازم للصناعة في الدول المتقدمة، ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية يعد الخليج العربي وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم بإعتباره الشريان الرئيسي بل الوحيد للملاحة في المنطقة[2]، كما أن قربه من بؤر الصراعات الإقليمية والدولية، خاصة تلك المؤثرة دوليا و إقليميا مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع الهندي – الباكستاني، وقربه من الاتحاد السوفياتي (سابقا) والمحيط الهندي، جعله يحظى بأهمية استثنائية في سلم الاستراتيجيات الدولية والإقليمية[3]، إضافة إلى خصائص المنطقة الجغرافية من حيث كثرة الجزر والخلجان المنتشرة في الخليج، ذات الأهمية الإستراتيجية من حيث تحديد الجرف والسيطرة على الملاحة ناهيك عن أن بعضها إمكانية ذات أهمية نفطية كبيرة،

أعطت المنطقة أهمية إستراتيجية عسكرية[4]، من خلال إقامة القواعد العسكرية والبحرية إلى جانب كونها مناطق وثوب على الساحل العربي للخليج، كقاعدة الظهران في السعودية، وقاعدة مصيره في سلطنة عمان، والجفير في البحرين، التي أقامتها أمريكا وتحاول من خلالها السيطرة على المنطقة لتأمين مصالحها وبالتالي

---

[1]. رجب يحي حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي – رؤية مستقبلية**، ط6، الكويت :مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1999، ص29 .

[2]. جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته و تحدياته**، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2111 :، ص929

[3] . Makhleh Emile, **arab-american relation in the Persian Gulf**, d.c.washington, 1976, p1

[4]. عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية**، الكويت :وكالة المطبوعات، د .ت، ص592.

إحكام السيطرة من خلال تأمين بقاء التأييد الخليجي للوجود الأمريكي في المنطقة، وللوجود البريطاني قبل ذلك، لتصبح بذلك المقولة التي تصف الخليج "هو قلب الشرق جغرافيا وبابه السحري وصندوقه الذهبي ومحور الصراع الدولي سياسيا و اقتصاديا."

والنظام الإقليمي الخليجي يمكن أن يطلق عليه " النظام النفطي " فقد وصل إجمالي الإرادات الدول الثماني من النفط خلال الفترة من1973 م وحتى عام 1993م نحو ألفين وخمسمئة مليار دولار 2.5(تريليون دولار)، وهذه الثروة النفطية هي التي جعلت ذلك النظام يشهد مجموعة من التغييرات الحضارية والمادية، نقلت تلك النظم من طور النظم القبلية الريعية إلى دول حديثة متكاملة كما إن هذه الثروة هي ذاتها المسؤولة عن كل الصراعات التي دارت وتدور بين دول ذلك النظام حول الحدود والتخوم المشتركة لاحتواء أراضيها على النفط كما أن هذه الثروة قد جعلت من هذه الدول محط للأطماع الخارجية.

ويساهم النفط وحده بنحو 80 في المئة من صادرات تلك الدول و 90 في المئة من مصدر عملاتها الأجنبية، ونحو 40 في المئة من الناتج القومي الإجمالي فيها، مع العلم أن تلك الدول عمدت إلى عدم الاعتماد على النفط وحده، وسعت إلى تنويع مصادر الدخل القومي فاتجهت إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، خصوصا القطاع الصناعي، وبدت تلك الدول قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات الرعاية الصحية والتعليمية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق درجة عالية من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، و ازداد مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي الذي بلغ متوسطه 32 في المئة و29 في المئة سنويا على التوالي، كما أصبح متوسط دخل الفرد الخليجي من أعلى المعدلات في العالم، فالإمارات تحتل المركز الأول على مستوى النظام الإقليمي الخليجي من حيث معدل الدخل الفردي، تليها الكويت، ثم قطر، فالبحرين، ثم سلطنة عمان، فالسعودية، فالعراق، وأخيرا إيران.

وبينما تحتل السعودية المركز الأول من حيث الناتج القومي الإجمالي، تليها إيران، تأتي البحرين في ذيل القائمة.

يمكن القول أن النظام الإقليمي الخليجي يمتلك إمكانات اقتصادية هائلة مقابل العديد من دول النظام العالمي، وان هذه الدول قد استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي مقابل العديد من دول العالم النامي، إلا أن ما شهدته تلك المنطقة من حروب و اضطرابات أمنية دفعها إلى تخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها الاقتصادية نحو الإنفاق العسكري وأثر مباشرة في مواصلة جهود التنمية في تلك الدول.

المطلب الثالث :البعد الاستراتيجي لمضيق هرمز.

يعتبر مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، وقد لعب دورا دوليا و إقليميا هاما منذ عدة قرون أسهم في تطوير التجارة الدولية، ولم تكن الملاحة فيه آنذاك خاضعة لمعاهدات دولية بل كانت تخضع لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطا على السفن طالما أن مرورها يكون سريعا من دون توقف، ويكتسب مضيق هرمز أهمية من كونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات وسلطنة عمان.

ومن الناحية القانونية فإن مضيق هرمز عبارة عن مضيق مائي يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى.

يقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما إيران وسلطنة عمان، وفي الوقت ذاته يضم جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة و اختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الإقليمية أو إلى الخط الوسط لمجرى المياه حسب اتساع المضيق، وبما أن اتساع المضيق حوالي (23ميلا)فإنه يقع ضمن المياه الإقليمية العمانية والإيرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة لإستحصال إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، فيما يعتبر الخط الوسط هو الحد الفاصل بين المياه الإقليمية للدولتين في حالة وجود أو عدم وجود معاهدة بينهما، و إذا كانت المياه الإقليمية متداخلة بسبب ضيق المضيق بالنسبية إلى مياهها الإقليمية، فإن خط الحدود بينهما إما يثبت في وسط المضيق أو المركز البحري الوسطي، ما لم ينظم ذلك بمقتضى اتفاقيات خاصة بين الدولتين.[1]

وعلى اعتبار أن مياه الخليج العربي تعد بحرا شبه مغلق لذلك يشكل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربية (العراق، الكويت، قطر، البحرين)التي تعتبر أكثر ارتباطا بالمضيق مقارنة بغيرها مثل إيران وربما عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج، وبالتالي فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم إلا عبر مياه مضيق هرمز، لذلك تم تخصيص ممرين (ذهابا و إيابا) للملاحة في المضيق وفقا للخصائص الهيدروغرافية المحددة من قبل (المنظمة الدولية للملاحة البحرية) .

---

[1]. خضير عباسي النداوي، "مضيق هرمز.....بين الأهمية الاقتصادية والضغوط العسكرية"، **مجلة آراء**، رقم 47، أغسطس2008، مركز الخليج للأبحاث، ص90

1-الملامح الإستراتيجية لمضيق هرمز:

تأتي أهمية مضيق هرمز الاقتصادية كونه يمثل الممر البحري لتجارة خمس دول عربية هي :العراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى إيران والمملكة العربية السعودية، وبذلك يصبح المضيق ممرا لتجارة سبع دول، آخذين في الاعتبار امتلاك الدولتين الأخيرتين سواحل بحرية أخرى، على خليج عمان وبحر العرب بالنسبة لإيران وعلى البحر الأحمر، بخصوص المملكة العربية السعودية، وتشترك الدول التسع المتشاطئة على الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

وبلغت ذروة أهمية هذه المنطقة لكونها تمتلك إحتياطات نفطية هائلة تجاوزت 730)مليار برميل، وبذلك تصاعدت أهمية مضيق هرمز الذي يعد المنفذ الذي تخرج منه صادرات النفط إلى الدول المستهلكة في مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، والتي تبلغ أكثر من 17) مليون برميل يوميا، فضلا عن عشرات السفن التي تعبر المضيق وتنقل البضائع من والى الدولة المطلة على الخليج العربي، وبالتالي أضحى مضيق هرمز من أهم المضائق الملاحية في العالم، حيث تعبره أكثر من 80 سفينة يوميا وبمعدل ناقلة نفط أو سفينة تجارية في كل06 دقائق، حيث يسمح عمق المياه بالمرور للناقلات النفطية العملاقة، وتوجد في المضيق قناتان ملاحيتان، تقع القناة العميقة بالقرب من السواحل العمانية، بينما توجد القناة الأقل عمقا بالقرب من السواحل الايرانية[1].

وتأتي الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز في منظور الجغرافيا السياسية من الأهمية الإستراتيجية والنفطية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وهو ما دفع بعض دول الخليج العربية إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق بسبب الأزمات السياسية التي أثارها في فترات سابقة، في حين قامت إيران في زمن الشاه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث بالقوة أوائل السبعينيات بهدف دعم سيطرتها العسكرية على المضيق[2]. وأقامت فيها قواعد عسكرية للسيطرة على حركة السفن في الجنوب الغربي للمضيق إلى جانب سيطرتها عليها في الشمال بواسطة القاعدة البحرية الإيرانية في مدينة (بندر عباس.)

ومنذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج أصبح مضيق هرمزم وضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفياتي السابق كان يتوق للوصول إلى المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة.

---

[1]. نفس المرجع، ص 90ص91

[2] Anthony h: cordesman, **iran, oil, and the strait of harmuz** ,center for strategic and international studiies, Washington, march 26, 2007, p3

بينما سعت الولايات المتحدة إلى إطلاق أصاطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ومتنت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضمانا لوصولها إلى منابع النفط والإشراف على طرق إمداده إنطلاقا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءا من أمنها الوطني باعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

ويقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما إيران وسلطنة عمان، وفي الوقت ذاته يربط جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أ ا رضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعا لسيادة و اختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الإقليمية أو إلى الخط الوسط لمجرى المياه حسب اتساع المضيق، وبما أن اتساع المضيق يتراوح ما بين 20 و 32 ميلا بحريا فإنه يقع ضمن المياه الإقليمية العمانية والإيرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة إلى أخد إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، غير أن إيران وسلطنة عمان تتمسكان بسريان نظام المرور البري الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق، وحماية أمنهما من الأخطار التي تنتج عنه، في حين أن بقية الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر طبقا للمادة38 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة.

من هنا فإن ثمة مصلحة واضحة للمجموعة الدولية في انسياب حركة الملاحة في مضيق هرمز وقد تتباين المصالح في العبور عبر الممر المائي الاستراتيجي مابين دولة وأخرى، ولكن الجميع في كون هذه المصالح حيوية أو مهمة ولها انعكاسات مباشرة لا تخفى على الاقتصاد العالمي.

2-النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز:

خلال مناقشة الأحكام القانونية للمضايق في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار، حدث صراع بين الدول الكبرى والدول النامية حول النظام القانوني المستخدمة للملاحة الدولية حيث وافقت الدول الكبرى على بقاء هذه المضايق مفتوحة وخاضعة لنظام المرور العابر بالنسبة لجميع السفن بما فيها السفن الحربية والطيران، أما الدول المستطئة لهذه المضايق فكانت تسعى إلى تطبيق مبدأ السيادة الإقليمية على هذه الممرات المائية الدولية و إخضاعها لنظام المرور البري الذي يفرض فيه مرور السفن والطائرات التجارية دون السفن والطائرات الحربية التي

يشترط لمرورها الأذن المسبق[1] إلا أن الاتفاقية اعتمدت حق المرور العابر للسفن والطائرات في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار ومنطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار ومنطقة اقتصادية خالصة، وأوضحت الاتفاقية حقوق وواجبات السفن التي تمر في المضيق، وحقوق وواجبات الدول الساحلية المطلة عليه، وتنطبق هذه الأحكام على مضيق هرمز[2]

يعتبر نظام المرور العابر من الأنظمة التي استحدثتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ولم يكن من الأنظمة الملاحية المعروضة من قبل، وقد استخدمت المشروعات التي نوقشت في المؤتمر الثالث لقانون البحار تعبير "المرور العابر "كمحاولة للتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة التي سادت مناقشات موضوع المرور عبر المضايق المستخدمة للملاحة الدولية[3].

وعرفت الفقرة الثانية من المادة 99 من الاتفاقية المرور العابر بأنه " ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق"، وبموجب هذا النظام تتمتع جميع السفن والطائرات دون تمييز سواء أكانت تجارية أو غير تجارية، أو حربية بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق، بمعنى أن المرور العابر هو أن تمارس السفن والطائرات حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق، ولا يمنع ذلك من الدخول إلى الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو مغادرتها أو العودة منها مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدول، ولا يمس نظام المرور خلال المضيق النظام القانوني للمياه التي يتشكل منها ولا ممارسة الدول الساحلية المطلة على المضيق لسيادتها وولايتها على هذه المياه وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضه.

أما المادة37 من الاتفاقية فقد حددت نطاق تطبيق نظام المرور العابر حيث أشارت إلى أن هذا النظام يطبق على المضايق التي تستخدم للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة.

---

[1]. الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، دراسة موجزة منشورة بتاريخ30 نوفمبر 2009من خلال موقع جامعة الملك سعود الالكتروني، متوفرة على الرابط التالي:

http // blogs.ksu. edu.sa/noufandaseel / 2009/11/30/147

[2]. المواد (34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43،44، 45) من **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982**

[3]. إبراهيم العناني، **قانون البحار**، ج 1، ط 1، القاهرة :دار الفكر العربي، 1985، ص179.

وخلال المؤتمر الثالث لقانون البحار ناقشت لجنة الجزاء العرب التي تم تشكيلها لدراسة موضوعات قانون البحار ما أوصى به مجلس جامعة الدول العربية في قراره رقم2978 لعام 1972 بقبول مبدأ حرية الملاحة في المضايق والخلجان.

المبحث الثاني: الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها

إقامة إسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة، في منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك في المرحلة القادمة– وفي ضوء ما يسمى بعملية السلام التي قبلها العرب –فإن على إسرائيل أن تسعي من خلال معاهدات السلام و ترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها في عام ١٩٦٧، والتي تحقق متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيواستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض شرعيتها على تلك الأراضي، مع إخلائها من السكان العرب حفاظًا على الهوية اليهودية، على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال الردع الوقائي والانتقامي الجسيم، وتأمين عمليات الضم والاستيطان وتهويد الأراضي، والتحكم في المنطقة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا مع الاعتماد على الذات عسكريًا واقتصاديًا.

المطلب الأول: الأهداف الإسرائيلية الكبرى

الهدف السياسي :ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دوليًا، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب ودول الجوار الجغرافي الأخرى، وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة مجاورة لإسرائيل، ويضع الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكريًا، وغير المباشرة سياسيًا واقتصاديًا .هذا مع التكيف والتأثيرات التي تفرضها عملية السلام، وتهويد المناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل من خلال تكثيف الاستيطان وتقليص التواجد العربي فيها إلى أدني حد، والسعي إلى مد السيطرة الإسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة إلى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع السعي للحصول على حصة 800 مليار م 3 من مياه النيل في إطار التعاون الإقليمي مع مصر[1].

الهدف العسكري :احتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي

[1] "Israel 2028, Vision and Strategy for Economy and Society in a Global World" presented by a Public Committee Chaired by Eli Hurvitz, Edited by David Brodet; initiated and supported by the US-Israel Science and Technology Commission and Foundation, March 2008.

على جميع الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي وفرض إرادتها على المنطقة، ومع الاستعداد للجوء للعمل العسكري المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو استنزافية من جانب أعداء إسرائيل، أو وجود دلائل تهدد بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي، مع السعي لزيادة قدرة إسرائيل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح . وامتلاك قدرات ردع تقليدية وفوق تقليدية متنوعة، وذات مصداقية وعلى درجة عالية من التأهب، قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو إرهابية مناوئة لإسرائيل، وذلك بالاستعداد لتوجيه ضربات وقائية واستباقية عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية، وبما يقضي على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إسرائيل .مع الاستعداد أيضًا لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصي حد وطبقًا لظروف المواقف التي تنشب في حينه، وبما يخلق أوضاعًا إقليمية جديدة تؤمن حصول إسرائيل على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، وتنقل حدود إسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها[1].

الهدف الاقتصادي :استقرار وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي باستثمار الإمكانات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل الاستفادة من الميزات التي تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من الموارد المائية والنفطية والمعدنية، وبما يمكنها من استيعاب مزيد من يهود الشتات، والسعي التدريجي لتقليص اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الأجنبية.

الهدف الاجتماعي :استمرار البقاء القومي بدرجة عالية من الصلابة ونقاء الجنس اليهودي، وذلك بزيادة حجم القوة البشرية وتحسين نوعيتها من خلال استكمال هجرة يهود العالم لإسرائيل 10 مليون يهودي في الشتات وتشجيع زيادة النسل اليهودي، وتقليص التواجد العربي في أرض إسرائيل .مع السعي لتقوية روابط التماسك الاجتماعي والقضاء على الصراعات والتناقضات العرقية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تسود المجتمع اليهودي، وترسيخ قواعد التضامن بين فئاته، ورفع المستويات الثقافية والخدماتيه في مجالات الصحة والتعليم

[1]. إسماعيل محمد صادق، أمن الخليج العربي.. قراءة مستقبل مجهول، 2008، من موقع اسلام أون لاين بتاريخ 2019/04/15.

والإسكان والتامين، وتوازن التركيبة السكانية رأسيًا وأفقيًا داخل إسرائيل) تعمير صحراء النقب وبما يحقق أهداف ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة[1].

الهدف الأيديولوجي :إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري، وإعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى باعتباره الهدف الأسمى ليهود العالم، والقادر على توحيدهم والتفافهم حول إسرائيل .وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهودي في نفوس الشبيبة الإسرائيلية، وبالتقدم والرقي في كافة المجالات العلمية، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى وتقوية النفوذ اليهودي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، مع العمل في ذات الوقت على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكري في البلدان العربية، وبما يؤدي إلى زيادة التطرف الديني والطائفي والعرقي، والقضاء على فكرتي القومية العربية والتضامن الإسلامي وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات في المنطقة لصالح إسرائيل، وذلك في تعاون وثيق مع قوي التطرف الصليبي في العالم.

الهدف التكنولوجي :تطوير البنية الأساسية القومية المقامة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية الآلية، والصناعات كثيفة العلوم، خاصة في ميادين البيوتكنولوجيا، والميكروإلكترونيك، والذكاء الصناعي، والأدمغة الإلكترونية، وغزو الفضاء، وأنظمة المعلومات، وبما يشكل ركيزة وقاعدة للانطلاقة التكنولوجية التي ستسود بها إسرائيل المنطقة في هذا القرن، وبحيث تكون مالكة للمعارف العلمية والتكنولوجية التي تملكها الدول العظمي، وليست متخلفة عنهم، وبما يساعد على الانطلاق أفقيا ورأسيًا في مجالات التنمية الشاملة، ويهيئ الشعب الإسرائيلي ليعيش في عصر متقدم علميًا وتكنولوجيًا.

أهداف الحركة الصهيونية العالمية :تنشيط حركة الهجرة إلى إسرائيل، وبما يؤمن وصول تعدادها في عام 2010 إلى 10 مليون نسمة مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات استيطانية ذات أبعاد اقتصادية وعلمية واجتماعية تساعد على سرعة دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، وبما يساهم في تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين الدول العربية بتفوق نوعي .هذا مع السعي إلى إعادة إنشاء حركة صهيونية شعبية في الخارج تؤمن استعادة المضامين الروحية للحركة الصهيونية التي تآكلت بفعل انغماس يهود

[1] قدم مركز مدار بعض المقتطفات المترجمة إلى اللغة العربية من الإستراتيجية تحت عنوان "إسرائيل 2028م رؤية إستراتيجية اقتصادية اجتماعية في عالم عولمة"

الشتات في المجتمعات الأخرى وإعادة ربطهم بالوطن الأم بصور مختلفة، وتنشيط مناهج التربية اليهودية بين يهود الشتات.

المطلب الثانيً: المجال الحيوي لإسرائيل

حدد شارون في عام 1982عندما كان وزيرًا للدفاع دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، وذلك أمام لجنة الدفاع 1982على النحو التالي والخارجية للكنيست في جلستها في 12 "هي المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوبا ."وقد توسعت هذه الدائرة في التسعينيات لتمتد من الساحل الشرقي للأطلنطي غربًا، إلى إيران وباكستان شرقًا، ومن دول آسيا الوسطي الإسلامية شمالا إلى كيب تاون بجنوب أفريقيا جنوبا."

من هنا يمكننا أن نفهم مغزى التعاون الإستراتيجي القائم بين إسرائيل وتركيا، وقازاخستان والهند، ووضع مخططات إسرائيلية بالتعاون مع الهند وسريلانكا لضرب مجمع) كاهوتا (النووي في باكستان، وتعاون إسرائيل مع تركيا لتوجيه ضربات جوية ضد سوريا وإيران والعراق، والتجارب النووية الإسرائيلية في جنوب أفريقيا إبان فترة الحكم العنصري هناك، والتغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في دول وسط وجنوب أفريقيا وتعاون إسرائيل مع كل من إثيوبيا وإريتريا لضمان سيطرة إسرائيل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب، كذلك تعاون إسرائيل مع إثيوبيا وزيمبابوي لتهجير باقي يهود الفلاشا[1]."

المطلب الثالث :إستراتيجية إسرائيل لتحقيق أهدافها القومية

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه الخطة الكبرى، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه) مشاكل الأمن الجاري .وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعي إسرائيل لتحقيقها طبقًا لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة، أما إستراتيجية معالجة) مشاكل الأمن الجاري— والتي تجري حاليًا خاصة على الساحة الفلسطينية —فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضي عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية[2].

---

[1]. كمال صلاح الحازمي الحربي، تطوير نظام الأمن الجماعي في الخليج العربي، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص34.

[2]. وجيدة سمير عبد الرؤوف عيسى، العلاقات الألمانية الإسرائيلية وقضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، 1998/ 2006، رسالة ماجيسير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011،ص60.

وفي المقابل، فإن إستراتيجية لردع تسعي لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل) بخطتهم الكبرى (التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وإجبارهم على إتباع سياسات وإستراتيجيات متواضعة وأقل طموحا في تعاملهم مع إسرائيل، وذلك لأن تخلي خصوم إسرائيل عن العمل)بخطتهم الكبرى (لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائيًا إلى إسقاطها من حساباتهم نهائيا، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه فعليا من خلال عملية السلام التي بدأت في عام1993 . ولا تعدم السياسة الإسرائيلية وسائل ضغط وخداع عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءًا بالتلويح بالردع العسكري والعمل به عند اللزوم، وانتهاء بالضغوط الأميركية السياسية والاقتصادية، مرورًا بتصدير الاضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية في الدول العربية، لا سيما من خلال عملائها[1].

أ –المخطط الإستراتيجي لتنفيذ الخطة الكبرى

وضع هذا المخطط لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية، على المدى الطويل عبر ثلاث مخططات فرعية:

1. مخطط) بلقنة المنطقة :(يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية تشكل القومية) الأم (بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الخصوص :الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الانفصالية في جنوب السودان، وثورة الأكراد في شمال العراق، وثورة البربر في الجزائر، ومحاولات الفتنة الطائفية في مصر ..إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال التي نجد لها أساسا نظريا في مخططات الزعيم الصهيوني القديم جابوتنسكي (صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة) كومنويلث عبري (تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمي، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية .وهو نفس المخطط الذي دعا إليه أيضا) عوريد بنيون (مستشار مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في دراسته المعروفة) إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات .(كما نجد لهذا المخطط أساسا أيضا في كتاب) بين جيلين (لبريجينسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، تحت عنوان) تفتيت قوس الأزمات(،

[1]. أحمد محمود، الشرق الأوسط الولايات المتحدة: إعادة تقييم تاريخي وسياسي، القاهرة: المركز الأعلى للثقافة، 2005، ص103.

ومخططات) برنارد لويس (أستاذ الدراسات الإسلامية في. جامعة برنستون في كتابة) رهينة الخوميني(، ومشروع بن غوريون لتقسيم لبنان سنة 1904.[1]

2ـ مخطط شد الأطراف:وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي خاصة مصر – إلى صراعات جانبية بعيدًا عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط على الأخيرة .وقد وجدنا تطبيقًا لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي تؤججه اتفاقيات التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا في عملياتها العسكرية شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيلي في النزاعات القائمة بين السودان وإثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا[2].

3ـ مخطط تكثيف الاستيطان:

ويستهدف هذا المخطط تكريس الاحتلال الإسرائيلي الحالي في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وبما يخلق أمرًا واقعًا يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه .وبحيث تشكل هذه المستوطنات أرضا رحبة لاستيعاب مزيدًا من المهاجرين اليهود، وبما يخفف وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسرائيل، ويخلق حافزًا للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلا ضد المناطق العربية، حتى في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة، كما هو الأمر في مدينة الخليل .ويرتبط بمخطط الاستيطان المكثف مخطط آخر هو) الترانسفير (والذي يسعى إلى تفريغ المناطق المحتلة التي تقرر ضمها لإسرائيل من سكانها العرب بأساليب الترغيب والترهيب، وبما يسهل ضمها لإسرائيل[3].

ب .خطة معالجة مشكلات الأمن الجاري

تعالج إسرائيل مشكلات أمنها الجاري من خلال إستراتيجية تطلق عليها) اللاءات العشر (تتقيد بتنفيذها كل من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية للدولة، وتعكس الثوابت الأمنية لإسرائيل وتتمثل في الآتي:

1. لا للانسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧

---

[1]ـ أحمد ثابت وخليل عناني، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2002،ص73.

[2]. عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، دار الحرية، 2004، ص94.

[3]. أحمد يوسف أحمد وأخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991، ص210.

2. لا لتقسيم القدس.

3. لا لسيادة عربية كاملة على جبل الهيكل المسجد الأقصى.

4. لا لدولة فلسطينية ذات استقلال كامل.

5. لا لإيقاف علميات الاستيطان أو تفكيك المستوطنات.

6. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

7. لا لتحالف إستراتيجي عربي يضم بعض أو كل دول المواجهة والعمق العربي.

8. لا لامتلاك أي دولة عربية برنامج نووي.

9. لا لأي خلل في الميزان العسكري القائم حاليًا بين العرب وإسرائيل.

10. لا لحرمان إسرائيل من مطالبها المائية في الأنهار العربية.

الفصل الثالث:

تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية

المبحث الأول: التصـور الإسرائيلي للأزمـــــة الخليجيــة

ثمة رغبة إسرائيلية قوية في الاستفادة من الأزمة الخليجية في تطبيع علاقاتها مع دول الخليج قبل الوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، وفي اللعب على وتر (محاربة الإرهاب). وعلى وتر مواجهة النفوذ الإيراني للظهور كشريك طبيعي لهذه الدول، مع سعي إسرائيلي لتقليص نفوذ حماس وقوى المقاومة، وقطع الطريق غلى إيران في استثمار الأزمة

المطلب الأول: العلاقات الخليجية الإسرائيليــة

لعل انتقال الرئيس الأمريكي في ماي 2017 من السعودية مباشرة إلى إسرائيل في رحلته الأخيرة للخليج يمثل جزءا من علاقات خليجية إسرائيلية صامتة وتتجلى هذه العلاقات في عدد من المؤشرات مثل ظهور شخصيات أكاديمية سعودية ذات صلات سابقة بالأجهزة الأمنية السعودية في إسرائيل، وما ذكرته صحيفة هارتس هل مشاركة الإمارات العربية في المناورات العسكرية مع إسرائيل في اليونان. وقبل ذلك بعام شاركت الإمارات في مناورات أخرى مشتركة مع إسرائيل ودول الغربية في نيفادا في الولايات المتحدة، كما أن إسرائيل فتحت في نوفمبر 2015 مكتبا ديبلوماسيا في أبو ظبي تحت ظل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وذكرت بلومبرج بزنس ويبك Bloomberg business week في فيفري 2017 إن هذا المكتب يمكن أن يقوم بدور السفارة لتعميق العلاقة بين إسرائيل وبقية دول الخليج. كما أشارت صحيفة تايمز أوف إسرائيل Times of Israel إلى سلسلة لقاءات سرية سعودية إسرائيلية، ناهيك عن قسم وسائل الاتصال في وزارة الخارجية الإسرائيلية بدا منذ فترة في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أنشأ سفارة افتراضية " Virtual jembassy" "إسرائيل" في كل دولة خليجية (اسمها السفارة الافتراضية في دول الخليج) منذ 2013.[1]

ويتم التواصل مع أفراد في الخليج من خلال هذه السفارة الافتراضية التي يديرها السفير الإسرائيلي يبغال بالمور، ويتم في عمليات التواصل هذه التشجيع على العلاقات التجارية عبر طرف ثالث وهو ما جعل حجم التبادل التجاري (عبر طرف ثالث بين الخليج وإسرائيل) يصل إلى نحو نصف مليار دولار.

[1]- أحمد صدقي الجاني، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2001.

المطلب الثاني: العلاقات القطرية الإسرائيلية

من المعروف أن العلاقات التجارية بين إسرائيل وقطر بدأت في سنة 1996 وبحضور الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز والذي عاد لزيارة قطر سنة 2007. وعلى الرغم من إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي سنة 2008، إلا أنه التقى وزير الدفاع الإسرائيلي حينها إيهود باراك مع الشيخ عبد بن خليفة آل ثاني في سويسرا خلال مؤتمر دافوس، كما التقت الوزيرة الإسرائيلية ليفني مع أمير قطر في مؤتمر الأمم المتحدة، وقامت ليفني بزيارة الدوحة في السنة نفسها، والتقت بعدد من المسؤولين القطريين. كما أبدت قطر ترحيبها بمشاركة إسرائيل في مباريات كأس العالم 2022 في قطر في حالة تأهلها رياضيا، وأسهمت قطر في بناء ملعب رياضي بالاتفاق مع إسرائيل في مدينة سخنين الفلسطينية، ناهيك عن التواصل بين الطرفين لترتيب سبل إيصال المساعدات القطرية لقطاع غزة في ظل الأزمة المصرية مع حماس وذكرت صحيفة ديلي تلغراف أن قطر أسهمت في ترتيبات وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في غزة. كما تشير مصادر إسرائيلية إلى دور قطري في ترحيل عدد من يهود اليمن ونقلهم لإسرائيل سنة 2013. [1]

وفي المقابل أبدت إسرائيل قدرا من الامتعاض من دعم قطر لحماس وحق حماس في المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، وجهودها لفك الحصار عن قطاع غزة وفي إعادة اعمار القطاع، حيث يعد الموقف القطري من أكثر المواقف العربية تقدما في دعم القضية الفلسطينية. ولعل أكثر المنتقدين لهذا الدور القطري هو وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان.

المطلب الثالث: زيارات الوفود الإسرائيلية لدول الخليج

1/ نتنياهو في مسقط

ويبدو أن أكبر تطوّر في العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، جسّدته الزيارة الرسمية التي أجراها نتنياهو نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى سلطنة عمان.

وأكد نص البيان المشترك، الذي صدر في ختام الزيارة، أن "اللقاء تناول سبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، كما تم خلاله بحث قضايا ذات اهتمام مشترك تتعلق بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. "

[1] وجيدة سمير عبد الرؤوف عيسى، العلاقات الإسرائيلية و قضايا الأمن الإقليمي الشرق الأوسط، (1989/ 2006) رسالة ماجيستار غير منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2011.

وعقب الزيارة، قال يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بالسلطنة، خلال قمة أمنية بالبحرين، إن ''إسرائيل دولة موجودة بالمنطقة ونحن جميعًا ندرك ذلك. ''

وأضاف: ''العالم أيضًا يدرك هذه الحقيقة، وربما حان الوقت لمعاملة إسرائيل بنفس المعاملة وأن تتحمل أيضًا نفس الالتزامات .

وبعد نتنياهو بأيام، وصل وزير النقل والاستخبارات الإسرائيلي يسرائيل كاتس، الأحد، مسقط، للمشاركة في مؤتمر النقل الدولي المقام خلال الفترة من 6 إلى 8 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، حسب وسائل إعلام إسرائيلية.

ووصف ''كاتس'' الزيارة بأنها ''تاريخية ستحسن العلاقات بين إسرائيل وسلطنة عمان''، مشيرًا أنه يعتزم ''تقديم وتعزيز مبادرتنا المشتركة لربط دول الخليج بإسرائيل والبحر المتوسط''، بحسب صحيفة يديعوت أحرونوت. [1]

ورسميًا لا يوجد علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعُمان، إلا أن البلدين وقعتا عام 1996 اتفاقا لافتتاح متبادل لمكاتب تمثيل تجاري، لكن هذه العلاقات جُمدت مع اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000.

2/ وزراء ووفود إسرائيليون في الإمارات

وعلى الجانب الآخر من الحدود العُمانية وعقب زيارة نتنياهو، كانت هناك زيارة إسرائيلية أخرى رفيعة المستوى، إذ وصلت وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريغيف، دولة الإمارات في 27 من الشهر الماضي، على رأس وفد رياضي للمشاركة في بطولة عالمية للجودو أقيمت بالعاصمة أبوظبي.

ونشرت ''ريغيف'' عبر صفحتها على موقع ''فيسبوك''، الاثنين الماضي، تسجيلاً مصوراً تظهر فيه وهي تقوم بجولة في مسجد ''الشيخ زايد'' بالعاصمة الإماراتية.

[1]. كمال صلاح عواد الحازمي الحربي، تطوير نظام الامن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1999. ص 44.

ولم يقتصر الأمر على زيارة وزيرة الثقافة والرياضة، وإنما تبع ذلك زيارة أجراها وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا، إلى إمارة دبي بالإمارات في 30 أكتوبر الماضي، وألقى فيها خطابًا أمام مؤتمر دولي حول أمن المعلومات والاتصالات.

وشهد مارس/ آذار الماضي، زيارة أجراها إسرائيليون إلى الإمارات، فقد كشفت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، عن مشاركة رسمية إسرائيلية في سباق كأس العالم للراليات الصحراوية (كروس كانتري)، الذي أقيم في أبوظبي.

كما شارك فريق دراجات إماراتي في سباق "جيرو دي إيطاليا"، الذي جري بمدينة القدس المحتلة مطلع مايو/ أيار الماضي، وآنذاك، رحّب "جندلمان" عبر تغريدة على "تويتر" بالوفد الإماراتي. [1]

3/ حوار سري مع البحرين

البحرين بدورها شاركت في ذات السباق بفريق رياضي أيضًا، وقد نشر جندلمان عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي صورًا للفريق البحريني، وأعرب عن ترحيبه به. لكن مشاركة الفريق الرياضي البحريني في سباق الدراجات، ليست المؤشر الوحيد على تطور علاقات المنامة بتل أبيب.

فقد ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية، في يوليو/ تموز الماضي، أن إسرائيل شاركت في الدورة الـ42 للجنة التراث العالمي التابعة للأمم المتحدة، التي عقدت بذات الشهر في البحرين. وقبل أيام، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن مملكة البحرين تجري حوارًا سريًا مع إسرائيل لتطبيع العلاقات بين الجانبين.

وبحسب الصحيفة، فإن الحوار يهدف إلى "التوصل إلى صيغة تمكن الجانبين من الإعلان عن عودة العلاقات بشكل علني"، لافتةً إلى أن الحوار يجري تمهيدًا لزيارة مرتقبة قد يجريها نتنياهو إلى البحرين. ولم تعلّق المنامة على ما أوردته الصحيفة الإسرائيلية بشأن الحوار السري أو الزيارة المزمعة.

[1]. مرجع سابق، ص 52.

وضمن مؤشرات التحول في السياسة البحرينية تجاه إسرائيل، أعلن وزير الخارجية خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، في مايو/ أيار، دعم بلاده لما أسماه "حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها" عقب استهدافها عشرات المواقع العسكرية الإيرانية في سوريا.

وقد لقيت تصريحات الوزير البحريني إشادة إسرائيلية، إذ قال وزير الاتصالات أيوب قرا، إنها تشكل "دعمًا تاريخيًا لإسرائيل إزاء العدوان الإيراني"، على حد تعبيره.

4/تل أبيب ترغب بعلاقات مع الرياض

وفي السعودية، لم يظهر أي حراك رسمي علني يفصح عن وجود علاقات بين تل أبيب والرياض، إلّا أن العديد من المسؤولين الإسرائيليين ألمحوا إلى وجود علاقات "ناشئة" و"سرية" بينهما.

وفي يوليو/ تموز من العام 2016، أجرى ضابط الاستخبارات السعودي السابق، اللواء أنور عشقي، زيارة إلى إسرائيل استمرت أسبوعًا كاملًا، على رأس وفد ضم عددًا من رجال الأعمال والأكاديميين السعوديين.

والتقى اللواء "عشقي" والوفد المرافق له، خلال الزيارة، أمين عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري غولد، ومنسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية الجنرال يوآف مردخاي.

ولدى تل أبيب رغبة قوية بتوثيق علاقتها مع الرياض، وهو ما أفصح عنه وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، بتصريحات دعا فيها إلى تعزيز التعاون بين إسرائيل والسعودية ضد إيران وفروعها بالمنطقة [1].

وكتب ليبرمان في مجلة "ديفنس نيوز" الأمريكية، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي: "نرى أدلة كثيرة على التفكير الرصين في أماكن أخرى في المنطقة، ولا سيما بين دول الخليج، ولعلّ أوضح مثال على ذلك هو السعودية التي تقود قيادتها سياسة جريئة ورؤية لا تتوانى عن تعريف إيران باعتبارها التهديد الإقليمي الأكبر. "

وأضاف: كلما وحّدنا – نحن القوى البراغماتية في المنطقة – طاقاتنا لهزيمة أعدائنا المتعصبين، كلما كنا أكثر قدرة على توفير الأمن والاستقرار في المنطقة والنهوض بمصالحنا الوطنية.

[1]. ألان غريش ودومنيك فيدال، الخليج: لفهم حرب معلنة، ترجمة ابراهيم العريس، دار قرطبة، ص92.

وفي الإطار ذاته، دعا عضو الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي يوسي يونا، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، إلى زيارة إسرائيل، وإلقاء خطاب في الكنيست كما فعل الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

ورغم غياب أي حديث رسمي سعودي عن علاقات أو محادثات مع إسرائيل، إلا أن صحيفة "ذا تايمز" البريطانية، قالت في تقرير لها العام الماضي، إن هناك محادثات اقتصادية بين تل أبيب والرياض، شملت عمل شركات إسرائيلية في الخليج والسماح للطيران المدني الإسرائيلي بالتحليق فوق المملكة.

قناة "سي إن إن" الأمريكية تحدثت أيضًا في ذات الإطار، وقالت إن هناك مشاريع اقتصادية تجمع الطرفين من المتوقع أن تشهد تطورًا سريعًا.

وأشارت أن هذه المشاريع تشمل تسيير خطوط طيران من إسرائيل إلى الرياض، وكذلك مد خط سكة حديدية بين السعودية وإسرائيل مرورًا بالأردن الذي يقيم علاقات طبيعية مع الدولة العبرية.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد كشف في مارس/ آذار الماضي، عن أن السعودية سمحت لشركة الطيران الهندية "إير إنديا" باستخدام مجالها الجوي لتسيير رحلات جوية بين مطار مومباي بالهند وتل أبيب. [1]

[1]. صحيفة تايمز الانجليزية، العلاقات السرية الاسرائيلية الخليجية، العدد 124، 17 /05 /2017.

المبحث الثاني: التنسيق السعودي الاماراتي الاسرائيلي

في السنوات الأخيرة، ولّدت المغامرات الإيرانية والتطورات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط تقارباً تاريخياً في المصالح بين إسرائيل ودول الخليج العربية، مع قيام مسؤولين إسرائيليين بارزين بزيارات دورية هناك، وتطوّر التعاون الاستخباري بين الجانبين بحيث أصبح حدثاً منتظماً، وبدء الروابط الثقافية والاقتصادية بالظهور تدريجياً إلى العلن. ومع ذلك، يمكن القول إنه تم التدقيق في هذه العلاقات بشكل كبير في المجال السيبراني. فوفقاً للحسابات العلنية، استخدمت الحكومات العربية التكنولوجيا الإسرائيلية للدفاع عن أنظمتها ضد الهجمات الإلكترونية والقبض على الإرهابيين، ولكن أيضاً لاستهداف النقّاد المحليين، من بينهم كما يحتمل الصحفي السعودي المقتول جمال خاشقجي.

المطلب الأول: الأمن السيبراني

خلال العقد الماضي، دفعت التهديدات العسكرية المتزايدة من إيران ووكلائها، ومن الجماعات السنية الجهادية مثل تنظيم «الدولة الإسلامية»، إلى قيام تعاونٍ أمني أوثق بين إسرائيل ودول الخليج. وقد ظهرت هذه الحاجة للمرة الأولى في عام 2007، عندما لجأت دولة الإمارات إلى شركة "فور دي للحلول الأمنية" [4D Security Solutions] التي تعود ملكيتها لإسرائيل ومقرها في الولايات المتحدة، من أجل تحديث دفاعاتها حول منشآت الطاقة الحساسة، وإنشاء نظام مراقبة "ذكي" على مستوى المدينة في أبوظبي. ووفقاً لتقارير إعلامية متعددة، فازت شركة "آي جي تي إنترناشونال" [AGT International]، وهي شركة سويسرية منفصلة يملكها صاحب شركة "فور دي" ماتي كوخافي، بعقد قيمته 6 مليارات دولار وفقاً لبعض التقارير، مع تقديم شركة "لوجيك إندستريز" [Logic Industries] التابعة لها ومقرها في إسرائيل الخبرة الفنية الفعلية لهذا المشروع.

ويُعتقد أن النظام الذي تم وضعه، والذي غالباً ما يُطلق عليه "فالكون آي" [Falcon Eye] ("عين الصقر") قد اكتمل بحلول عام 2016. ويشمل هذا النظام شبكةً من الكاميرات وأجهزة استشعار ومنصات للذكاء الإصطناعي توفّر كافة أنواع البيانات، بدءً من التحكم في حركة المرور إلى المراقبة الحميمة. وأفادت التقارير بأنه في عام 2014 تم استخدام بعض عناصر هذا النظام للقبض على امرأة جهادية بعد هجوم بالسكين على مُدرّسة أمريكية.[1]

[1] احمد صدقي الجاني، ازمة الخليج وتداعايتها علي الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة الي ندوة "اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة،2001.

وقد تم السماح لاحقاً لنفس هذا الاتحاد من الشركات المملوكة لإسرائيليين، بالمشاركة في مناقصة على مشروع كان يهدف إلى المساعدة في إدارة تدفق الحجاج إلى مكة المكرمة. وعلى الرغم من عدم نجاح المناقصة، أفادت وكالة "بلومبرغ" بأن السلطات السعودية وضعت في النهاية نظاماً إلكترونياً مماثلاً للنظام المقترح.

كما سعت الرياض للحصول على مساعدة إسرائيلية في معالجة احتياجات سيبرانية أخرى. ففي عام 2012، تسببت عملية ضخمة ضد شركة النفط السعودية العملاقة "أرامكو" المملوكة للدولة بمحو بيانات ثلاثة أرباع حواسيب الشركة (حوالي 30 ألف محطة عمل)، وهي حادثة تم وصفها آنذاك على أنها الهجوم السيبراني التجاري الأكبر في التاريخ. ويعتقد مسؤولو الاستخبارات الأمريكية أن منفذي ذلك الهجوم الذين استخدموا "فيروس شمعون" كانوا ممولين من الحكومة الإيرانية. وبعد مرور سنوات، قال رجل الأعمال الإسرائيلي المتخصص في مجال التكنولوجيا المتقدّمة والمشرِّع السابق أريئيل مارغاليت إلي صحيفة "كالكاليست" إنه تم اللجوء إلى شركات متخصصة في الأمن السيبراني في بلاده من أجل مساعدة شركة "أرامكو" السعودية على إصلاح الضرر، وهي عملية استغرقت شهوراً.

وفي عام 2015، لجأت الرياض إلى الشركة الإسرائيلية "إنتو فيو" [IntuView] للمساعدة في تعقّب الجهاديين على مواقع التواصل الاجتماعي. ووفقاً لوكالة "بلومبرغ"، لبّت الشركة ذلك الطلب باستخدامها برنامج يمكنه مراجعة 4 ملايين مشاركة على موقعَي "فيسبوك" و"تويتر" يومياً. وعلى غرار العديد من الشركات الإسرائيلية العاملة في الخليج، أنشأت "إنتو فيو" شركةً وسيطة في أوروبا لإعطاء السعوديين القدرة على الإنكار. ووفقاً لصحيفة "هآرتس"، حصلت البحرين على نظام مماثل لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي من شركة "فيرينت" [Verint] المؤسسة في إسرائيل والرائدة في مجالها، في وقت ما بعد عام 2011.[1]

الأمر الذي لا يبشر بالخير هو اتساع نطاق عمل شركة "إنتو فيو" مع السعوديين لاحقاً ليشمل مراقبة الآراء العامة حول العائلة المالكة، مع تسليط الضوء على الخط غير المستقر في كثير من الأحيان بين الدفاع والهجوم في المجال السيبراني. وقد تتطلب الإجراءات السيبرانية الدفاعية عمليات عدائية ضد التهديدات المحتملة لتوفير الإنذار المبكر، وتحديد الجهة المسؤولة، وتعزيز الردع. ومع ذلك، فإن هذا يولّد أيضاً نوعاً من القدرات القابلة للاستغلال، بما يشمل ذلك من مراقبة وقمع أي شخص يُعتبر عدواً للدولة.

[1]. الامن في منطقة الخليج العربي، مركز الوحدة العربية للدراسات، 23. 10. 2016

وبالفعل، تولّد الاحتياجات الملحّة المتعلقة بحماية البنية التحتية، والسلامة العامة، ومراقبة الجهاديين في دول الخليج أشكالاً معقّدة بشكلٍ متزايد من عمليات جمع المعلومات الاستخبارية المتطورة والتأثير على المعلومات ضد المعارضين البارزين، كما ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد تورّطت إحدى الشركات الإسرائيلية على وجه الخصوص في هذه الحملات، وهي شركة "إن إس أو غروب" [NSO Group] الذي يستطيع برنامجها التجسسي "بيجاسوس" [Pegasus] اختراق أجهزة الهواتف الذكية عن بُعد لتعقُّب التحركات، ومراقبة الرسائل، والتحكّم في الكاميرات والميكروفونات.

ووفقاً لصحيفة "نيويورك تايمز"، بدأت دولة الإمارات علاقتها مع شركة "إن إس أو غروب" في عام 2013، لتطلب من الشركة في النهاية المساعدة في اعتراض الاتصالات من قبل كبار المسؤولين القطريين، وأحد الأمراء السعوديين، ورئيس الوزراء اللبناني. وفي عام 2016، زُعم أنه تم استخدام منظومة "بيجاسوس" لاستهداف المواطن الإماراتي المنشق أحمد منصور. وعلى مدار العامين التاليين، وجد "المختبر المدني" [Citizen Lab] التابع لجامعة تورونتو خروقات مشتبه بها بفيروس منظومة "بيجاسوس" في خمسة وأربعين بلداً، من بينها الجزائر والبحرين والعراق والأراضي الفلسطينية والمملكة العربية السعودية.

وكان موظّفان في "منظمة العفو الدولية" من بين الأفراد المستهدفين في مثل هذه الحوادث، أحدهما يسكن في السعودية. وشكّل عمر عبد العزيز هدفاً آخر، وهو معارض سعودي بارز يسكن في كندا. وقد نشر "المختبر المدني" الادعاء الأخير في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2018، أي قبل يوم واحد من مقتل خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول. وكان عبد العزيز على تواصل مع خاشقجي، وفي دعوى قضائية رُفِعت في تل أبيب، زعم أن المعلومات التي حصلت عليها السلطات السعودية عن طريق منظومة «بيجاسوس» "ساهمت بشكل ملحوظ" في قرارها بقتل الصحفي.[1]

ووفقاً لصحيفة "واشنطن بوست"، أكد العديد من مسؤولي الاستخبارات الغربية أنه تم بالفعل بيع برمجيات شركة "إن إس أو" إلى الرياض من خلال شركة فرعية اسمها "كيو سايبر تكنولوجيز" [Q Cyber Technologies] ومقرها لوكسمبورغ. وعلى الرغم من أنه لم يتم التأكيد بشكل علني على وجود رابط مباشر بين هذه الأدوات وخاشقجي، إلّا أن تقرير صادر عن صحيفة "هآرتس" أكّد مؤخراً أن ممثلين عن شركة "إن إس أو" قد التقوا مع اثنين من كبار مسؤولي الاستخبارات السعودية عدة مرات في عام 2017. وكان الهدف

[1]. المرجع نفسه، ص 65

من تلك الاجتماعات التي انعقدت في العديد من المدن الأوروبية هو بيع نسخات متقدمة من منظومة "بيجاسوس" يقال أن قيمتها وصلت إلى 55 مليون دولار. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه في وقت لاحق من ذلك العام، نفذ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عملية قمع واسعة النطاق ضد معارضيه في الداخل. وبعد ذلك ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن مساعدَيْن مقرَّبيْن من ولي العهد المتورط في مقتل خاشقجي، توسطا في صفقة "بيجاسوس"، وكان أحدهما قد سافر إلى إسرائيل.[1]

المطلب الثاني: اللوبي الإسرائيلي في الخليج العربي

أما عن جانب آخر من اللوبي الصهيوني في المنطقة فإننا ننتقل إلى التحالف السري بين الإمارات وإسرائيل، إذ أعلنت القناة الثانية على موقعها الإلكتروني في السابق أن ثمة لقاءات سرية تجري بين مسؤولين في الجانبين، كان أبرزها اجتماع منذ عام في باريس جمع وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، ونظيره الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، لبحث خطط خاصة من أجل القضاء على حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بتمويل من الدولة العربية.

الدول الخليجية بشكل عام هي أحد أبرز مكونات اللوبي الإسرائيلي في المنطقة عن طريق العلاقات الاقتصادية، فرجال الأعمال الخليجيين اهتموا كثيرا بالتقدم التكنولوجي الإسرائيلي، ونبع اهتمامهم لهذا الأمر من رغبتهم في الحد من اعتمادهم على تصدير النفط وتنمية مجالات اقتصادية وصناعية جديدة لوضع أسس لتصدير منتجات جديدة.[2]

وبصورة مبدئية عن اللوبي الإسرائيلي في الخليج كانت تقديرات معهد التصدير الإسرائيلي تشير إلا أن إسرائيل تصدر منتجات تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا إلى دول الخليج العربي في مجالات متنوعة، كما حملت العلاقات الإسرائيلية الخليجية في مضمونها إمكانية تقصير الطريق أمام الاسرائيلين إلى الأسواق الأسيوية الكبرى عبر المرور واستغلال الموانئ التجارية الكبرى والمتقدمة في الخليج العربي.

كل هذه العلاقات الاقتصادية التي تحسب على السياسة ساهمت في تشكيل لوبي مصالح يخدم بقاء إسرائيل في الشرق الأوسط بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حيث نجحت هذه العلاقات في إزالة حالة العداء مع الدولة الإسرائيلية وبدأت هذه الحكومات العربية في التعامل مع الحالة الإسرائيلية كأمر واقع، واستفادت هذه الحكومات بلا شك من التطبيع مع هذا اللوبي، واستخدمت هذه الحكومات أيضا في خدمة المشروع الإسرائيلي في المنطقة

[1] محمود عسكر، "الاقليمية ومحددات الامن الاقليمي"، مختارات ايرانية، العدد 187، مايو 2003

[2]. ادريس محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي،بيروت: مركز الوحدة العربية للدراسة، 2011، ص86.

تحت ذريعة انتهاء الحرب وانتهاء السلام، والحقيقة أن انتهاء الحرب كان من جانب واحد فقط بينما ترى إسرائيل أنها في حالة حرب دائمة.

المطلب الثالث: التحالف السعودي الإماراتي، تصدع الركائز وضياع الجدوى

أولا: طموحات القيادة:

ترأَّس محمد بن سلمان ومحمد بن زايد أول اجتماع لمجلس التنسيق السعودي-الإماراتي في بداية يونيو/حزيران 2018، وأعلنا عن إستراتيجية مشتركة للتكامل بين البلدين، تتحقق بإنجاز 44 مشروعًا تنمويًّا وعسكريًّا، سمَّوها إستراتيجية العزم[1].

الإعلان عن هذا التحالف هو بمنزلة محصلة اتفاقهما على مواجهة نفس الأخطار، وعدد من القرارات التي اتخذاها من قبل، وحصولهما على مباركة أميركية منحتهما الضوء الأخضر لإعادة ترتيب شؤون المنطقة حسب مصالحهما، واعتبارهما مجلس التعاون الخليجي بات قيدًا يعيقهما عن بلوغ أهدافهما، وتقتضي مصلحتهما الفكاك منه وتهميشه.

خلصت الدولتان إلى أن الثورات العربية تمثل خطرًا عليهما لأنها شجعت دعاة الإصلاح بالبلدين على المطالبة بأنظمة ملكية دستورية على شاكلة النظام الملكي البريطاني في الفصل بين السلطة الرمزية للملك والسلطة الفعلية لممثلي الشعب المنتخبين في الهيئات التنفيذية والتشريعية[2]. شمل هجومهما القوى الثورية جميعًا وإن خصَّا القوى الإسلامية الإصلاحية في البلدان العربية بهجوم أشدَّ لأنها كانت بنظرهما، وحسب النتائج الانتخابية، الفائز الرئيسي في الانتخابات الديمقراطية سواء قبل الثورات العربية كما في حالة الجزائر والمغرب أم بعدها كما في تونس ومصر.

تمثِّل إيران أيضًا خطرًا مشتركًا لكليهما لأسباب قديمة وحديثة؛ الأسباب القديمة هي في التنافس السعودي التقليدي معها على مجالات النفوذ، والرفض الإماراتي لاستيلائها على الجزر الثلاث. أما الأسباب الحديثة، فنشأت مع الثورة الإسلامية الإيرانية التي أحدثت تحولين مهمين: الأول: أعطت مرشد الجمهورية دور القائد

[1]. تفاصيل إستراتيجية العزم بين الإمارات والسعودية، سكاي نيوز عربية، 7جوان 2018.

[2]كريستوفر دايفيدسون، الخوف والقمع في الإمارات العربية المتحدة، 18سبتمبر 2012.

لجميع المسلمين والمتصدي للأنظمة الخليجية التي انحرفت –حسبه- عن الإسلام الصحيح وتحالفت مع " الشيطان الأكبر"، الولايات المتحدة. الثاني: بدَّلت نظرة الشيعة الخليجيين إلى أنفسهم من مستكينين لأوضاعهم إلى مقتنعين بقدرتهم على تغييرها إلى الأفضل ليس من خلال الثورة كما فعل نظراؤهم في إيران ولكن بإحياء هويتهم المذهبية واعتبارها رابطة إيجابية يفتخرون بالانتماء إليها ويلتفون حولها للمطالبة بحقوقهم. هذا ما يفسر أن كثيرًا من الشيعة الخليجيين تحولوا من الانتماء إلى الأيديولوجيات القومية والشيوعية التي استعانوا بها للحصول على المساواة في المواطنة لكنها أفلست بعد حرب 1967، إلى الهوية المذهبية، بعد نجاح الثورة الإيرانية، لأنها باتت علامة على النجاح تستحق التنويه والإبراز.

اتخذ البلدان في تصديهما لهذين الخطرين- حسبهما- ثلاثة قرارات رئيسية: انقلاب مصر، والحرب في اليمن، وحصار قطر.

شجعا عبد الفتاح السيسي على الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، في 2013، ودعماه بمساعدات مالية واقتصادية، تُقدَّر بنحو 20 مليار دولار[1] .نجح مسعاهما في إجهاض أكبر نجاح حققته الثورات العربية والإخوان المسلمون، ودشَّنا بذلك مرحلة الهجوم المضاد على قوى الثورة العربية والقوى الإقليمية الداعمة لها.

في 2015، شنَّت السعودية -بالتحالف مع الإمارات- حربًا في اليمن من أجل منع سيطرة الحوثيين عليه بالكامل في مرحلة أولى ثم انتزاع المناطق التي سيطروا عليها في مرحلة ثانية، وإزالة خطرهم من جوارها، وإعادة السلطة كاملة للرئيس عبده ربه منصور هادي. بررت حملتها بحماية مصالح اليمنيين واستجابة لاستغاثة الشرعية، والتصدي للحوثيين لأنهم تابعون، حسبها، لعدوها إيران وينفذون مخططاته في الإضرار بأمنها القومي ومصالحها.

في يونيو/حزيران 2017، ضربت السعودية والإمارات، مستعينتين بالبحرين ومصر في المقام الأول، حصارًا على قطر، دون سابق إنذار، مبرِّرتيْن قرارهما بحماية أمنهما وأمن المنطقة والعالم من تعاون الدوحة –حسب زعمهما- مع التنظيمات الإرهابية والإخوان المسلمين وإيران وإثارتها القلاقل والفوضى، ويقصدون تعامل الدوحة الإيجابي مع الثورات العربية. وقد شجعهما على هذه الخطوة حصولهما على مباركة الرئيس الأميركي، دونالد

[1]. مرجع سابق، ص50.

ترامب، في مستهل عهده لاعتقاده بأنهما قادران على ضمان مصالح بلاده في المنطقة دون أن يضطر إلى خوض عمليات عسكرية منهِكة أو تحمل أعباء مالية مكلفة.

ثانيا: بريق الفرصة

سمح عدد من التحولات بتنامي النفوذ الإقليمي للسعودية والإمارات: الإنهاك الذي أصاب القوة الأميركية وإعادة انتشارها، وانهيار مراكز القوى العربية التقليدية، وإخفاق الربيع العربي.

خاضت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي ثلاث حروب بالمنطقة؛ حربان على العراق في 1990 و2003، انتهت الأولى بنجاح كبير دون خسائر تُذكر، أما الحرب الثانية فكانت مكلفة وإخفاقًا استراتيجيًّا هائلًا لأن الفائز الأكبر هو إيران التي جعلت العراق امتدادًا لأمنها القومي.

الحرب الثالثة كانت على أفغانستان في 2001، وكانت كذلك مكلفة وفشلًا ذريعًا لأنها لم تستطع القضاء الكامل على طالبان ولم تتمكن من إقامة نظام حكم حليف وقابل للبقاء دون إسنادها الدائم.

هناك مؤشران على هذا الإنهاك الذي أصاب القوة الأميركية في المنطقة:

الأول: هو فوز المرشحين للرئاسيات الذين يتعهدون بإنهاء حروب بلادهم بمنطقة الشرق الأوسط وإعادة الجنود إلى موطنهم. وهنا يتشابه أوباما وترامب.

الثاني: هو تذمرهما من تحم عبَّر عن ذلك أوباما في الأيام الأخيرة من ولايته[1] وترامب مرارًا وتكرارًا.

انهارت المراكز السابقة للنظام العربي، فصار العراق مستلب الإرادة لا يستطيع ضمان أمنه دون إسناد إيراني-أميركي، وسوريا يفصل في مستقبلها تركيا وروسيا وإيران، ومصر التي تقرر السعودية والإمارات موقفها من حصار قطر دون إشراكها، والجزائر التي لا تزال آثار الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي ومرض رئيسها يكبلان تحركاتها الخارجية.

[1] A,drew Critchlow, Saudi and UAE ready $20bn noost for egypt ‘s 01jun 2014 , el Sisi obama critisizes the free Riders Among

فشل الثورات العربية قضى على تطلعات الإصلاحيين في العربية السعودية والإمارات لأنهم لم يعودوا قادرين على تسويق فكرة التغيير داخليًّا بعد أن باتت مرادفة للفوضى والخراب والاقتتال الأهلي كما في ليبيا وسوريا، ولا يجدون داعمًا إقليميًّا أو دوليًّا يحميهم من بطش حكومتَيْهم. بذلك، باتت الحكومتان، السعودية والإماراتية، غير قلقتين من الخطر الداخلي وجاهزتين للتركيز على صياغة البيئة الخارجية بما يتفق مع اعتباراتهما الأمنية. الطلب الأميركي على دور متزايد لهما، وانكماش مراكز القوى العربية التقليدية، وخمود الاحتجاجات في داخلهما، سمح لهما بلعب أدوار إقليمية غير مسبوقة[1]

ثالثا: عقبة التعاون الخليجي

تحرص السعودية والإمارات في خطابهما على تصوير تحالفهما بأنه لا يتناقض مع مجلس التعاون الخليجي الذي ينتميان إليه، لكن الوقائع تثبت خلاف ذلك. ضربا حصارًا على قطر وهي دولة مؤسِّسة في مجلس التعاون الخليجي، ولم يلتزما بلوائحه في الخلاف معها، ويأخذا رأي عضوين رئيسيين فيه، هما: الكويت وعُمان، وظلا يرفضان أن يبحث المجلس موضوع الحصار في لقاءاته.

لا تتفق دول المجلس جميعها مع السعودية والإمارات والبحرين في رؤية المخاطر والتعامل معها. عُمان تعتبر إيران رصيدًا استراتيجيًّا لموازنة السعودية ولاستقرار نظامها السياسي ولضمان سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز الذي تتشارك الدولتان الإشراف عليه. وعقد البلدان لقاءات تنسيق عسكري بشكل منتظم، كان آخرها الاجتماع الرابع عشر للجنة الصداقة العسكرية في مايو/أيار 2018، أعقبته مناورات عسكرية مشتركة. وتمتنع عمان عن الانضمام لأي تحالف يستهدف إيران، أما الكويت فلا تعتبر الحركة الدستورية، ذات التوجه الاخواني، تنظيمًا إرهابيًّا، بل تسمح لأعضائها بالمشاركة السياسية، وبالتمثيل في البرلمان. قطر –من جانبها– ترفض إقصاء القوى السياسية مهما كانت أيديولوجياتها، بما فيها الإخوان المسلمون، إذا كانت تمارس نشاطها سلميًّا، وترفض كذلك سياسة المواجهة مع إيران لأنها ستضر تعاونهما في استغلال حقل الغاز المشترك في عرض الخليج وتعرض سلامتها للخطر.

الخلاف حول المخاطر، جعل السعوديين الإماراتيين يرون مجلس التعاون الخليجي عائقًا أمام استراتيجياتهم الجديدة في إزالة ما يعتبرونه تهديدات، وتقتضي الضرورة إزاحته من طريقهما بل ومهاجمة أعضائه المختلفين معهما

[1] Marek Landler 10 March 2016.

علنًا كما في حالة قطر أو سرًّا كما في خلية التجسس الإماراتية التي ضبطتها السلطات العُمانية واتهمتها بمحاولة قلب نظام الحكم[1]، أو التوتر المكتوم بين السعودية والكويت.

ومن الدلائل الأخيرة على تهوين القيادتين من أهمية مجس التعاون الخليجي أن مشاركة بلديهما في قمته الـ 38 بداية ديسمبر/كانون الأول 2017، المنعقدة في الكويت، انخفضت إلى المستوى الوزاري، بينما شاركت قطر والكويت، البلد المضيف، بأميريهما[2]

رابعا: ركائز متصدعة

تعاني ركائز التحالف السعودي–الإماراتي من شروخ بعد أقل من عام على إنشاء المؤسسات القائمة على إنجازه. لم تعد رؤية المخاطر مشتركة، ولم تحقق القرارات المتخذة النتائج المرجوة بل أتت بنتائج عكسية، ولم يعد التفويض الأميركي صكًّا على بياض. تنامي الاختلاف بين القيادتين حول التهديد الذي يمثله الإخوان المسلمون. وافقت السعودية على تعيين علي محسن الأحمر، المقرب من حزب الإصلاح اليمني، نائبًا للرئيس عبد ربه منصور هادي، ووفرت له الإقامة بأراضيها. وخطت عدة خطوات لترميم علاقاتها مع حزب الإصلاح اليمني لأنه حليفها تقليديًّا وتحتاجه في الوقت الراهن للتصدي للحوثيين في شمال اليمن. وقد حاولت أن تقرِّب بينه وبين الإمارات التي تعتبره تهديدًا لأمنها ونفوذها[3]

هذا الخلاف بين البلدين قديم؛ من الجانب السعودي، يتأرجح الموقف من النقيض إلى النقيض؛ ففي 2014، صنفت السعودية الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًّا. في 2015، صرَّح سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي السابق، أن المملكة لا تعتبر الإخوان عمومًا مشكلة وإنما تحصر مشكلتها مع الذين بايعوا المرشد[4]

الجانب الإماراتي ظل يعتبر الإخوان بشكل عام تهديدًا، ولا يقيم وزنًا للتمايزات بين فصائلهم، ويولي أهمية قصوى للتصدي لهم داخليًّا وخارجيًّا. السبب في ذلك، هو تقدير القيادة الإماراتية أن حركة الإصلاح الإماراتية نجحت

[1] -exclusive: trump complains Saudis not paying fair chare for US 28 april 2017.

[2] تفكيك شبكة تجسس امارتية تستهدف نظام الحكم، فرانس 24، 30 جانفي 2011.

[3] تسريب جديد (حقيقة الخلافات والتوتر بين محمد بن سلمان وأمير الكويت)، سبوتنيك عربي، 2أكتوبر 2018.

[4] لقاء بن سلمان وبن زايد بقيادة الاصلاح: هل تفتح صفحة جديدة باليمن ؟ CNN بالعربية، 14 ديسمبر 2017

في كسب قيادات من العائلات الحاكمة في الولايات الشمالية[1]، مثل رأس الخيمة، ويمكن أن يمتد نفوذها إلى أجهزة الدولة الأمنية وقوات الجيش، ونالت قبولًا شعبيًّا، وقد تستعمل الأمرين لتحقيق مطالب الإصلاح السياسي التي عبَّرت عنها أثناء الربيع العربي.

يختلف البلدان كذلك في تقدير الخطر الإيراني؛ فالسعودية تعتبره الخطر الرئيسي على أمنها ونفوذها بينما تتخذ الإمارات موقفًا يمزج بين التنديد الخطابي باحتلال إيران لجزرها الثلاثة والتعاون الفعلي.

بخلاف موقفها المتأرجح من الإخوان المسلمين، حافظت السعودية على وضع إيران في صدارة المخاطر التي تهدد أمنها لأنها تخشى من امتداد نفوذها إلى الشيعة السعوديين في المناطق الشرقية واستعمالها لهم في زعزعة استقرار المملكة وفصلها عن حليفها البحريني.

تندد الإمارات خطابيًّا باحتلال إيران لجزرها الثلاثة وتستمر في مطالبتها بإعادتهم إليها لكنها في نفس الوقت حافظت في 2018 على المرتبة الثانية عالميًّا والأولى عربيًّا في التبادل التجاري معها.

حاليًّا، السعودية في موقف صعب باليمن. أعداؤها الحوثيون يسيطرون على عمقها الجنوبي وباتوا أقوى ويستطيعون قصف مدنها بالصواريخ. حليفها الأميركي فرض عليها وقف العمليات العسكرية. المعادلة التي تحتاج إلى حلها: كيف تواصل القتال لكن دون خوضه مباشرة. الخيار الأمثل هو استعادة العلاقة مع حليفها التقليدي: حزب الإصلاح. لكنها انقلبت عليه منذ 2015 باعتباره من أصول إخوانية، وحليفها الإماراتي يعترض عليه. لا تمتلك حاليًّا في اليمن بذخ مواجهة الخطرين، حلفاء إيران والإخوان، في نفس الوقت، وتحتاج إلى التصالح مع أحدهما لمواجهة الآخر. لن يُرضي ذلك بالتأكيد حليفها الإماراتي الذي يعطي الأولوية لمواجهة الإخوان والقوى المستوحاة منهم. ستظهر تداعيات هذا الخلاف بشكل أوضح في الأيام القادمة لكنه بلا شك شرخ في الأسس التي قام عليها التحالف بين البلدين.

يعمِّق هذا الشرخ الخسائر الناتجة عن قرارات البلدين. فشلا في تحقيق أهداف الحرب التي شنَّاها في اليمن: لم تَسْتَعِد الشرعية سلطتها، ولم يقضيا على الحوثيين، وعزَّزا القوى الانشطارية التي تهدد وحدة البلد، وتسبَّبا في أكبر

[1]. اعلامية سعودية تنقل عن سعود الفيصل: مشكلتنا ليست مع الإخوان المسلمين بل مع اقلية بايعت المرشد، CNN بالعربية، 12 فيفري 2015.

كارثة إنسانية في الوقت الراهن حسب الأمم المتحدة، وارتكبا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية حسب لجنة الخبراء الأمميين، وباتا يخسران تدريجيًّا الدعم الأميركي. سيسعى كل منهما إلى تحميل شريكه الفشل والتملص من المسؤولية.

نجحت قطر في إفشال حصارهما؛ فتعافى اقتصادها سريعًا، وعززت علاقاتها بالولايات المتحدة، وكسبت الضمانة الأمنية التركية، واستأنفت علاقاتها مع بعض الدول التي التحقت في البداية بالحصار، ولم تعد عرضة لضغط البيت الأبيض كما كانت الحال في بداية الحصار بل تمكنت من وضع هذا الضغط على السعودية التي يطالبها ترامب حاليًّا بتسوية الخلاف مع قطر لأنه يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ظهر التحول في الموقف السعودي نتيجة الضغط الأميركي، في إشادة محمد بن سلمان نفسه، في مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار السعودي"، المنعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2018، بمتانة الاقتصاد القطري وبمستقبله المزدهر. لن يتلقى محمد بن زايد ذلك بارتياح لأنه يحسب أن التراجع عن حصار قطر سيضر بأمن بلاده القومي.

أضرت نتائج هذه القرارات بمصالح الولايات المتحدة. أعاق الحصار على قطر تعاونها العسكري مع الدول الخليجية مجتمعة، واضطرها لمزيد من التقارب مع إيران. أما حرب اليمن فألحقت أضرارًا بالغة بسمعتها، لدى الرأي العام الداخلي والخارجي، لأنها شريكة في أكبر كارثة إنسانية في الوقت الحاضر، وتدعم دولتين ترتكبان جرائم حرب. لذلك، تنامت الاعتراضات في أميركا على هذه الشراكة والمطالبة بوقفها، وإرغامهما على وقف الحرب في اليمن والتراجع عن حصار قطر. وكانت بداية تداعياتها وقف القوات الأميركية تزويد المقاتلات السعودية بالوقود، وتوعد أعضاء بارزين في الكونغرس بمنع صفقات السلاح مع المملكة[2]

[1] لوري بلوتكين بوغارت، محاكمة جماعة الإخوان المسلمين في الإمارات العربية المتحدة، معهد واشنطن، 12 افريل 2013.

[2] الإمارات الأولى عربيا والثانية عالميا في حجم التبادل التجاري مع ايران، العربي الجديد، 17 مارس 2018.

المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمة الخليجية وانعكاساتها من المنظور الفلسطيني

يبدو أن الأزمة الخليجية في الوقت الراهن تتعدد تحليلاتها وذلك حسب أفكار الباحثين والمحليلين في مجال العلاقات الدولية كل حسب رأيه الخاص يضع سيناريوهات ومستقبل لهذه الأزمة، وارتأينا إلى أن سيناريوهات الأزمة الخليجية يمكن تلخيصها في الآتي:

المطلب الأول: السيناريو الكارثي

ويتمثل هذا السيناريو في استمرار التعقيد في الأزمة بشكل يدفع كل طرف نحو مزيد من الإجراءات العقابية للطرف الآخر، وصولا لمرحلة المواجهة العسكرية لاسيما أن 20% من مبيعات السلاح في العالم ذهبت سنة 2016/2015 إلى دول الخليج العربي، وتضاعف حجم مشتريات السلاح الخليجي خلال الفترة من 2011 إلى2016.

يبدو أن إسرائيل على ثقة من أن مكانة القضية الفلسطينية تراجعت في الوجدان والحساب العقلي السياسي لدى شريحة واسعة من المجتمع العربي، وعليه فهي ترى أن الباب أصبح أكثر قابلية لتوسيع ظهورها في العواصم العربية. وهو ما يعني أنها ستجعل التفاوض على التطبيع معها يسبق تحديد ماهية التسوية الفلسطينية، وبالتالي تحقيق المزيد من الخلل في موازين القوى بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، مما يعني الاستمرار في تهويد الضفة الغربية وحل الصراع لاحقا على حساب الجوار العربي.

أولا: معوقات حدوث هذا السيناريو

يبدو أن احتمال الحرب ما زال ضعيفا، ولا أحد يستطيع تقديم إجابة قطعية بأن الحرب ستشتعل أو لا تشتعل فقد يغير حدث ما وغير متوقع أو طارئ المسارات كلها (مثل حدوث صراع على السلطة في إحدى دول الحصار لقطر). لذا فإن الإجابة عن احتمال اشتعال الحرب يبقى ضمن نظرية الاحتمالات العقلانية، وما زال المشهد الخليجي يشي بان احتمالات إعلان الحرب على قطر ما تزال ضعيفة ومستبعدة.[1]

المخاطر على الأجانب والاستثمارات الأجنبية في دول الخليج: يشكل الأجانب نحو 48% من سكان الخليج الذي يصل إجمالي عددهم قرابة51 مليون نسمة، فإذا علمنا أن 90% من سكان قطر هم من الأجانب فإن المخاطرة على حياة هؤلاء ستكون عالية، أما الاستثمارات الأجنبية فعلى الرغم من تراجع وتيرة الاستثمار الأجنبي من نحو 58 مليار دولار سنة 2008 إلى أقل من 25 مليار سنة 2016، فإن الحرب تعني تعريض هذه الاستثمارات للخطر وهو ما لا تقبله الدول المالكة لهذه الاستثمارات.

[1] - the times of israel online newspaper 17 / 06/2017 http//www.timesofisrael.com

وجود القواعد الأمريكية أو القوات الأمريكية لدى طرفي الصراع سيضع هذه القوات في موقف حرج، فإذا تدخلت في الصراع فذلك يعني تدخلا متعاكسا، وإذا لم تتدخل للدفاع عن مناطق وجودها وخصوصا في قطر، فقدت قيمتها كدولة حاضنة لها. ففي التدخل خسارة أمريكية وفي عدم التدخل خسارة أخرى، وهو ما ينطبق على بقية الدول التي لها وجود عسكري في الخليج مثل بريطانيا وفرنسا بشكل خاص.

إن الحرب الخليجية تعني مكاسب إستراتيجية لإيران تتمثل في إضعاف دول الخليج، ودفع بعض الأطراف الخليجية للاستعانة بها في المواجهة سواء في الدعم اللوجيستي أم لغيره طبقا لتطورات المعركة، وهو أمر ليس في صالح الدول الغربية ولا الدول الخليجية في ضوء مواقفها من إيران، فليس من مصلحة الولايات المتحدة تحطيم حلفائها في ظل ظروف كتلك القائمة في الخليج.[1]

المطلب الثاني: السيناريو الديبلوماسي

ربما ستكون السنوات القادمة هي الفترة الأكثر عسرا للحركات الإسلامية ولا سيما الإخوان المسلمين، نظرا لأربعة عوامل رئيسية تمثلت في:

- ❖ فقدان هذه الحركة لأي سند إقليمي فاعل في مواجهة الضغوط عليها.
- ❖ لم تعد قادرة على توظيف التناقضات العربية لصالحها، على غرار ما كان عليه الحال في الفترة الناصرية أو ما بعدها نظرا لتضييق مجال المناورة السياسية عليها.
- ❖ إن عددا من التنظيمات السياسية المسلحة المشاركة في الحراك العربي منذ 2010 وحتى الآن صورت صورة الجهاد وجعلته أقل جاذبية وجماهيرية وهوج عملياتها الداخلية والخارجية.
- ❖ عداء المؤسسات العسكرية العربية لتيارات الإسلامية، ولا شك أن بيئة كهذه لن تكون مواتية لتنظيمات الفلسطينية ذات الصبغة الإسلامية خصوصا حركتي حماس والجهاد الإسلامي.[2]

من الواضح أن تصنيف الحركات الجهادية (الإرهابية أو غير إرهابية) اتسع بشكل عام من نطاق الحركات الإسلامية العربية ليمتد نحو الحركات الإسلامية الفلسطينية، وهو أمر سعت له إسرائيل والولايات المتحدة و بريطانيا منذ بدء الحديث عن قوائم الحركات الإرهابية. وشكل اصطفاف السعودية والإمارات بشكل خاص مع فكرة دمج حركة حماس ضمن قوائم الإرهاب احد أسوء التطورات المعاصرة في الموقف العربي من الموضوع

[1] _ Site of doha news ,25/07/2013 ,http://dohanews.com.
[2] _the jerusalem post newspaper ,21/01/2013 , http://www.jpost.com

الفلسطيني، ويبدو أن حذف اسم حماس أو أي من أسماء شخصيات فلسطينية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي من القائمة الأخيرة التي أعلنتها دول الحصار.[1]

وضعت الأزمة الخليجية صناع القرار الفلسطيني في مأزق جعلها أمام خيار العلاقة مع إيران أو العلاقة مع دول الخليج، ولعل الدعم المالي القطري، وبعض الدعم الشعبي من دول الخليج الأخرى، والدعم الإيراني المادي والمعنوي على المقاومة المسلحة من ناحية وعلى جمهورها الفلسطيني، الذي يعاني من سياسات التضييق الإسرائيلية.

وتبدي المعطيات الأولى أن الطرف الفلسطيني سيعرف خلال الفترة القادمة قدرا أكبر من التضييق المالي خصوصا في ظل الضغوط العربية والأمريكية. وقد يكون مطلب مد نفوذ السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وتعميم التنسيق الأمني في الضفة لقطاع غزة هو الهدف المركزي المباشر لكل هذه الضغوط.

ويبدو أن قدرة إيران في المرحلة القادمة على تجاوز أسوار الحصار الغربي والدولي لتنظيمات المقاومة ستكون أضعف من المراحل السابقة، بأسباب دولية وإقليمية داخلية وإيرانية. فإيران تنازعها في الأزمة الخليجية الحالية رغبتان:

الأولى: تعميق العلاقة الإيرانية القطرية بهدف تحقيق ضغط أكبر على السعودية.

ثانيا: توظيف العلاقة الإيرانية القطرية في حال تطورها في تعديل الموقف القطري في سوريا... ويبدو أن إيران معنية في الظرف الحالي بالرغبة الأولى بشكل أكبر.[2]

[1] -_ kobi michael and yoel Guzansky, Qatar under sieg: Regionalimplications and Ramifications for the palestinian arena , INSS insight, no. 935

[2] _ ian lee , what the Qatar crisis means for hamas, site of cable news networek (CNN), 13/06/2017 , http://edition.cnn.com

المطلب الثالث: السيناريو الأرجح

إذا استبعدنا احتمال الحرب، فإن مصلحة الدول الغربية لا سيما أمريكا وبريطانيا وفرنسا استمرار الأزمة ضمن قيود معينة مما يدفع نحو العسكرة (بمزيد من صفقات التسلح، أو استحضار المزيد من القوات الأجنبية الغربية خصوصا للمنطقة، وهو ما يشكل غطاء لمزيد من التطويق، لإيران وممارسة الضغط عليها عبر تكثيف الوجود العسكري الغربي حوله). ولكن دون الوصول لمرحلة الحرب، وقد تندفع دول خليجية نحو انفتاح أكبر على إسرائيل بغرض ضمان وقوف اللوبي اليهودي في المؤسسات الأمريكية لجانبها في الصراع الخليجي كما أشرنا سابقا.[1]

وتدل معاينة تطورات الأزمة على الملامح التالية:

1/ لا يبدو أنه سيكون هناك أي حل خارج الرؤية الأمريكية وسيعمل الوسطاء (أمريكيون وعرب) ضمن الحدود التي تضعها الولايات المتحدة لتسوية الأزمة، ولن تكون أي تسوية تشرف عليها الولايات المتحدة معنية بتحقيق أي مصلحة فلسطينية في العلاقات الخليجية الفلسطينية.

2/ من المستبعد أن يكون حل عسكري للأزمة لا سيما أن القوات الأمريكية موجودة، ولو بمستويات مختلفة على أراضي جميع أطراف الأزمة، كما أن من مصلحة القوى الكبرى جميعا عدم تصاعد الأزمة لما لذلك من آثار سلبية على سياسات الطاقة وعلى فرص الاستثمار على الطرفين، وهو أمر يقع في صالح الطرف الفلسطيني بشكل غير مباشر.

3/ يبدو أن تلبية مطالب السعودية والإمارات ستعلو على تلبية المطالب المصرية المتمثلة بشكل خاص في تسليم بعض الأشخاص للسلطات المصرية. وهو ما يعني أن انعكاسها على الجانب الفلسطيني سيظل محدوداً.

4/ إذا ما وافقت قطر على بعض التنازلات فإن الأرجح أن قناة الجزيرة لم تغلق ولكن قد يجري تغيير في مجلس إدارتها وربما استبعاد لبعض كبار مذيعيها وتغيير تدريجي هادئ وطويل المدى في توجهاتها الإعلامية وبشكل لا يحرج الديبلوماسية القطرية، وهو أمر أقل فائدة للطرف الفلسطيني.

5/ من المستبعد أن تتجاوز الضغوط على حماس حدود ما هو قائم حاليا، ولكنها قد تدفع نحو التواري التدريجي في المشهد القطري. ولعل من مصلحة حماس في الظرف الحالي بتصعيد مدروس ومحدد للتوتر مع الجيش الإسرائيلي

[1] _ adam Hanieh, the Qatar crisis, site of jacobin, 26/06/2017, http://www.jacobinmag.com

لإرباك العرب الساعين للتطبيع مع إسرائيل لا سيما في المناخ الذي أفرزته أزمة السياسات الإسرائيلية الأخيرة تجاه المسجد الأقصى مثل اخضاع المصلين للتفتيش الإلكتروني وغيره، نظرا للمكانة التي يحتلها المسجد.[1]

[1] -_Michael J. Koplow, How Israel should Navigate the Gulf Crisis , site of international policy Degest 16/06/2017.

خاتمة

ركزت هذه الدراسة هدفها على محاولة تحليل تداعيات اختراق إسرائيل لدول الخليج العربية على القضية الفلسطينية وقد توصلنا إلى أن أهم نتائج هذا الاختراق هو الازمة الخليجية والمتمثلة في الحصار على قطر كما توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج تمثلت في:

- أهم أسباب اختراق إسرائيل لدول الخليج العربي ليس النفوذ والمكانة الإقليمية وفقط ولكن القضاء على الهوية العربية وتغييب القضية الفلسطينية عن المشهد الدولي.
- ترجع أهمية الصراع في منطقة الخليج العربي إلى ثراء المنطقة بمصادر الطاقة المختلفة كما تعتبر شريان حياة أكبر اقتصاديات العالم.
- تعتبر إيران العدو الأول في الوقت الراهن بالنسبة لمعظم دول الخليج العربي وذلك راجع إلى محاولتها بسط نفوذها على المنطقة والظهور كقوة إقليمية والقضاء على جميع القوى المنافسة لها.
- إن دولتي الإمارات العربية المتحدة والسعودية إنما تريدان من خلال علاقتهما مع إسرائيل مواجهة المد الإيراني في المنطقة ومحاولة ردعها.
- منطقة الخليج العربي تشهد تنافس بين مجموعة من القوى الإقليمية تتمثل في كل من السعودية والإمارات والسعودية و إسرائيل وذلك راجع إلى الأهمية البالغة لهذه المنطقة في مجال العلاقات الدولية
- من أهم تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية يتمثل في النقص الكبير في المساعدات التي كانت تصل دولة فلسطين من قطر وذلك بعد الحصار عليها وفرض عقوبات اقتصادية كبيرة.
- أهم سيناريو يظهر في الأفق للأزمة الخليجية يتمثل في موافقة قطر على بعض من الشروط المملاة عليها من طرف دول الحصار وذلك من أجل حفظ المصالح العالمية المختلفة في المنطقة.
- كما أن أسوء سيناريو للأزمة يتمثل في تمسك قطر بموقفها الثابت وعدم التنازل، يقابله تمسك دول الحصار بالمطالب وتصعيد حدة المواجهة إلى أن تسفر على حرب يرى الكثير من المحللين أنها ستولد حالة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط عامة وفي الخليج العربي خاصة من أجمع وخاصة من الناحية الاقتصادية.
- إن عدم توصل كل من الإمارات العربية المتحدة و إسرائيل إلى اتفاق يتم الإعلان عنه أو التصريح به هو حالة العداء التاريخية بين العرب و الإسرائيليين كذلك لا يمكن لأي كان التصريح بهذه العلاقات خوفا من الرأي العام داخل الدول العربية التي ترى ان القضية الفلسطينية هي القضية الأم للعرب.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. إبراهيم العتاني، **قانون البحار**، ج 1، ط 1، القاهرة :دار الفكر العربي، 1985
2. إبراهيم عرفات، **الأمن في المناطق الرخوة :حالة آسيا الوسطى**، في هدى منكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
3. أحمد ثابت وخليل عناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة**: الهيئة المصرية للكتاب، 2002.
4. أحمد صدقي الجاني، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2001.
5. إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**،بيروت: مركز الوحدة العربية للدراسة، 2011
6. إسماعيل محمد صادق، **أمن الخليج العربي. ..قراءة في مستقبل مجهول**، 2008.
7. جاسم بن محمد القاسمي،**التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته وتحدياته**، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر :2001.
8. جمال مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسة العربية**، ط 6، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1999
9. جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة :ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996.
10. جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة :ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996.
11. جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي :مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ترجمة، مركز الخليج والأبحاث، دبي :المركز،2004.
12. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة، وليد عبد الحي، ط9 ، بيروت مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985.

13. حسن أبو طالب، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية و إحياء النظام العربي**، ورقت قدمت إلى : أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، تحرير سمعان بطرس خرج الله، القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية،1998.

14. حمد محمود، **الشرق الأوسط والولايات المتحدة**: إعادة تقييم تاريخي وسياسي، القاهرة: المركز الأعلى للثقافة، 2005.

15. روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين**، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970

16. زبيغنو بريجسنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت :دار الكتاب العربي،2004.

17. زيد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا :دار الرواء، 2012.

18. سلمان رشيد سلمان، **البعد الاستراتيجي للمعرفة**، دبي :مركز الخليج للأبحاث،2003.

19. سمير خيري، **الأمن القومي العربي**، بغداد :دار القادسية للطباعة،1983.

20. المرهون عبد الجليل، **أمن الخليج و قضية السلاح النووي**، البحرين :مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007.

II. المذكرات:

21. أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، **أزمة الخليج الثانية و موقف السياسة اليمنية منها**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،ط1، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003 ـ 2004.

22. تاجي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2006.

23. القييعير صالح بن عبد العزيز،**السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي 1979 – 1995**، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1988.

III. المجلات والدوريات:

24. أحمد بيضون وآخرون، **العرب العالم ما بعد 11 سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي،23، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002.

25. أحمد جلال الشمري، "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية –العربية**"، ورقت قدمت الى ندوة: مستقبل العلاقات العربية.

26. أحمد يوسف أحمد وأخرون، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991.

27. حسين فيصل غازي، "المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت :مركز، دراسات الوحدة العربية، العدد 244، 1999

28. خديجة محمد عرفة،" **مفهوم الأمن الإنساني**"، **مجلة مفاهيم**، القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد04، السنة الثانية، يناير،2015.

29. روبرتو ألبوني،" **البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص " الإقليمية مقابل الكونية**" ، ترجمة، سلوى حبيب، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 118، أكتوبر1994

30. عبد الخالق عبد الله،" **التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**"، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 132، أفريل،1998.

31. عبد المنعم المشاط،"الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات العلمية والإستراتيجية، العدد171، 2008.

32. علي الدين هلال، **محررا، العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

33. علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو،" **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني**"، الجزائر :**مجلة العلوم الإنسانية**، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد04، ماي 2015.

34. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.

35. محمد صلاح سالم، **العراق ماذا جرى؟. و احتمالات المستقبل**، القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2003.

36. محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولي**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004.

37. مريم سلطان لوتاه، **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، 1991.

38. مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي**، ورقة قدمت إلى :**تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد** :أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط2 ، بيروت :المركز،1997.

39. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ط2 ، بيروت :م ركز دراسات الوحدة العربية،2002.

40. شارلز كاريه،" **التحالف الطبيعي بين سوريا و إيران"، السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 91، يناير1988.

41. محمد السيد سعيد،" **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، عالم المعرفة**،العدد 253، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب،1992.

IV. المواقع الإلكترونية:

42. الخطيب لينا، "الدور السعودي في الخليج والشرق الأوسط"،شوهد بتاريخ 2019/03/14، رابط المقال:

www.alhayat.com

43. الحسيني سنية، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، شوهد بتاريخ 2019/03/15:

www.araa.ae

44. أبو هلال فراس، " إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، شوهد بتاريخ 2019/03/19، رابط المقال:

www.dohainstitute.org

45. رمزي سمير، " التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط"، شوهد بتاريخ 2019/02/12، رابط المقال:

www.elbadil-pass.org

46. قطيشات ياسر، "إيران وثورات الربيع العربي"، شوهد بتاريخ 2019/01/19، رابط المقال: www.m.alhewar.org

47. ريان علاء، "صراع المحاور في الشرق الأوسط"، شوهد بتاريخ 2018/12/28: .www.sasapost.com

48. الكحيلي هيثم، "تحالفات جديدة في الشرق الأوسط انتهى زمن الاعتدال والممانعة"، شوهد بتاريخ 2019/04/14:

www. noonpost.org.

49. مشعل أحمد، "حصار قطر وانتهاء الدور السعودي في الشرق الأوسط"، شوهد بتاريخ 2019/05/12، رابط المقال:

www.journalistsat.com.

50. فيالا برتراند، ستيت جالف، "لماذا تتميز العلاقات التركية القطرية"، شوهد بتاريخ 2019/01/19، رابط المقال:

www.taimtrKey.com.

51. السيد سامية، "قاعدة عسكرية تركية في قطر: تحالفات جديدة واتفاقيات متعددة"، شوهد بتاريخ 2019/04/15، رابط المقال:

www.turkey-post.net.

52. زنيند حسين، "بعد عزلها خليجيا، قطر بين الحضن التركي والفخ الإيراني"، شوهد بتاريخ 2018/12/11، رابط المقال:

www.dw.com.

53. رمزي سمير، "التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط"، شوهد بتاريخ 2019/03/14، رابط المقال:

www.elbadi-pss.org.

54. علام شفيق، "التحليلات– التغيرات السياسية"، شوهد بتاريخ 2019/05/03، رابط المقال: www.futureuae.com

55. الزين الصادق، "مستقبل التحالفات الإقليمية بالمنطقة 2"، شوهد بتاريخ 2019/01/11، رابط المقال:

www.alrakoba.net.

56. عقل زياد، "رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط"، شوهد بتاريخ 2019/03/20، رابط المقال:

acpss.ahram.org.eg.

57. العبادي السعيد، "الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل"، شوهد بتاريخ 2019/04/02، رابط المقال:

www.noonpost.org.

58. الفطيسي محمد بن سعيد، "مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية"، شوهد بتاريخ 2019/04/18، رابط المقال:

www.raialyoum.com.

ثانيا/ الكتب بالغة الأجنبية:

I. الكتب:

59. Barry buzan, **isinternational security possible**? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (confrence), edited by ken booth, london: harper collins academic ,1991.

60. Barry buzan, **peuple**, **states**, **and fear**: **the national security problem in international relations**, Brighton harvester wheatsheaf, 1990.

61. Ian clarck, **globalization and fragmentation**, international relations in the twentieth century, Oxford University press, 1997.

62. **International emcyclopedia of the social sciences**, David sills, editor, 19 vols, New York: Mac millan, 1968, vol. 2

63. John spanie, **games nation play**, 6 th ed, washington, DC CQ Press: 1987.

64. Ken booth, **introduction**: **the interregnum**: **world politics**, paper presented at: new thinking about strategy and international security.

65. Morton a. Kaplan, **system and process in international politics**, john wiley new yourk, 1962.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	//
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: التأصيل النظري المفاهيمي لإشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي	07
• **المبحث الأول: مقاربة مفاهمية لدراسة الأمن والنظام الإقليمي**	07
المطلب الأول: مفهوم الأمن	08
المطلب الثاني: مستويات الأمن	16
المطلب الثالث: مفهوم النظام الإقليمي، السياسة الإقليمية والدور الإقليمي.	23
• **المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية للنظام الإقليمي الخليجي**	27
المطلب الأول: تعريف النظام الإقليمي الخليجي	27
المطلب الثاني: حدود النظام الإقليمي الخليجي	30
المطلب الثالث: هيكلة النظام الإقليمي الخليجي	33
• **المبحث الثالث: خصائص الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجي**	36
المطلب الأول: مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي	36
المطلب الثاني: معالم البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي	30
المطلب الثالث: ملامح المشهد الأمني في منطقة الخليج العربي	40
الفصل الثاني: دوافع اهتمام إسرائـــيل بدول الخـــليج العربية	45
• **المبحث الأول: المكانة الجيواستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي**	45
المطلب الأول: الأهمية الجيوتيمغرافية لمنطقة الخليج العربي	46

المطلب الثاني: المكانة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	50
المطلب الثالث: البعد الإستراتيجي لمضيق هرمز	53
• **المبحث الثاني: الأهداف القومية لإسرائيل وإستراتجية تنفيذها**	58
المطلب الأول: الأهداف الإسرائيلية الكبرى	58
المطلب الثاني: المجال الحيوي لإسرائيل	61
المطلب الثالث: إستراتيجية إسرائيل لتحقيق أهدافها القومية	61
الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الخليجية على القضـــــــــــــــــية الفلسطينـــــــــــــــــية	65
• **المبحث الأول: التصور الإسرائيلي للأزمة الخليجيـــــــــــــة**	65
المطلب الأول: العلاقات الخليجيـــــــــــــــة الإسرائيليـــــة	65
المطلب الثاني: العلاقات القطرة الإسرائيليـــــة	66
المطلب الثالث: زيارات الوفود الإسرائيلية لدول الخليج	66
• **المبحث الثاني: التنسيق الإماراتي السعودي الإسرائيلي**	72
المطلب الأول: الأمن السيبراني	72
المطلب الثاني: اللوبي الاسرائيلي في الخليج	75
المطلب الثالث: التحالف السعودي الاماراتي، تصدع الركائز وضياع الجدوى	76
• **المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمـــــة الخليجيـــــة**	83
المطلب الأول: السيناريو الكارثي	83

المطلب الثاني: السيناريو الدبلوماسي	84
المطلب الثالث: السيناريو الأرجح	86
الخاتمـــــــــة	**88**
قائمة المراجع	//

تهدف هذه الدراسة للبحث في قضية برزت على مسرح الاحداث في منطقة الخليج العربي وذلك لما لها من اهمية على الصعيد الإقليمي والدولي، تمثلت في اختراق اسرائيل لدول الخليج العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية وهو ما تولد عنه ازمة خليجية بين دول عربية تمثلت في فرض حصار رباعي على قطر .

حيث اصبح لها صدى كبير في العلاقات الدولية باعتبار ان منطقة الخليج العربي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية العالمية لما تزخر به هذه الاخيرة من موارد طبيعية تمثلت في النفط والغاز حيث نجد ان اكبر دول مصدرة للنفط في العالم هي دول خليجية بحتة، وهو الامر الذي جعل من الأزمة العالقة في منطقة الخليج العربي اصبحت محل اهتمام العديد من الدول الكبرى في العالم والتي تريد حل هذه الازمة باقل الاضرار من اجل حفظ مصالح الجميع في هذه المنطقة الإستراتجية ، وبالرغم من ان الجميع يريد حل للازمة بالطرق السلمية الا ان هناك اطراف اخرى تريد ان تبقى هذه الازمة عالقة من بين هذه الاطراف دول تعتبر طرف في الأزمة، تريد تمرير العديد من البرامج الخاصة بها

The aim of this study is to examine the issue that emerged at the scene of the events in the Gulf region because of its importance at the regional and international levels, which was the penetration of Israel to the Gulf Arab states and their reflection on the Palestinian issue, which resulted in a Gulf crisis among between Arab countries and Qatar.

Where it has a great resonance in international relations, considering that the Gulf region is considered the lifeline of global economic prosperity of the latter of the natural resources represented in oil and gas, where we find that the largest oil-exporting countries in the world are purely Gulf states، Which has made the outstanding crisis in the Gulf region has become the focus of many of the major countries in the world, which wants to resolve this crisis with the least damage in order to preserve the interests of everyone in this strategic area, and although everyone wants a peaceful solution to the crisis, Others want to keep this crisis stuck Among these parties countries that are party to the crisis, want to pass many of their own programs